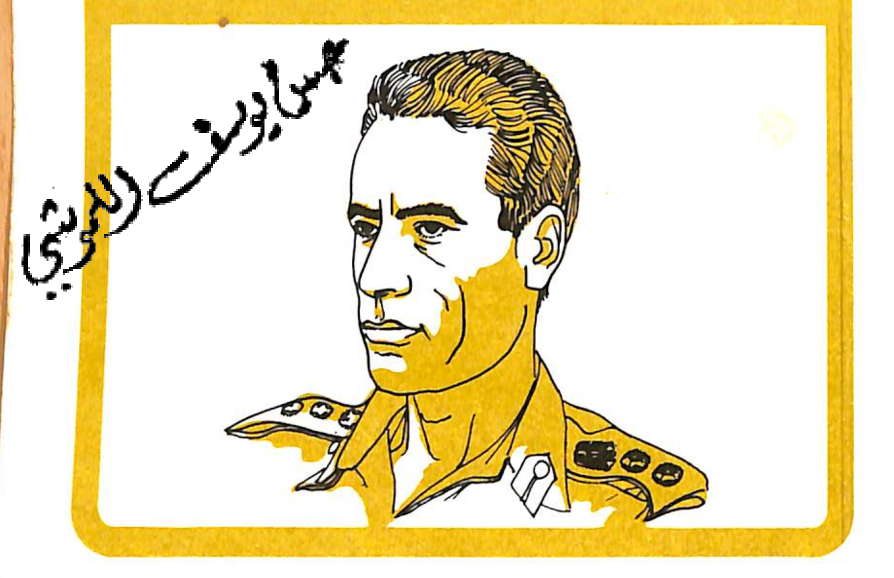
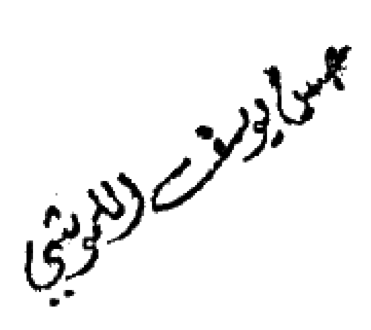
فؤاد مطر

الثورة الثانية في ليبيا

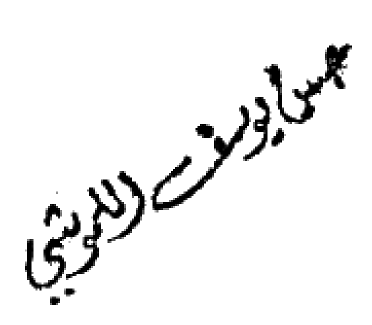




فؤاد مَطَـر

الثـورة الثانية في ليـبـيـا

دار القضايا للنشر - بيروت



المحتويات

تمهيد

قبل خمسة اشهر اصدر العقيد معمر القذافي « الكتاب الاخضر » مضمنا صفحاته القليلة مفهومه للحرية والديمقراطية والحزبية . ولكن هذه الصفحات القليلة ليست كل « الكتاب الاخضر » وانما الفصل الاول منه . اما الفصل الثاني فسيكون بعنوان « حل المشكل الاقتصادي » ويعكف القذافي منذ بعض الوقت لانجازه تمهيدا لاصداره .

وعندما اصدر القذافي « الكتاب الاخضر» وبالتحديد الفصل الاول منه وهو بعنوان « حل مشكلة الديمقراطية » حدثت ردود فعل متفاوتة حياله .

وانا من الذين رافقوا « الكتاب الاخضر » منذ ان اختمرت فكرة اصداره في رأس العقيد القذافي . وفي كل مرة اجتمعت فيها الى الاخ معمر كان يشير من بعيد احيانا وبوضوح احيانا اخرى الى انه سيبلور الافكار التي طرحها منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر (ايلول) ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٤ ويضعها في كتاب على اساس انه حان الوقت للبدء في تنظير الفكر الثوري العربي .

ان الحرية والديمقراطية هما هاجس معمر القذافي . ونلاحظ ان الامرين كانا دائما محور كل خطاب القاه او مناقشة اجراها او حوار بينه وبين كاتب او صحفي او مثقف . في استمرار يتطرق الى موضوع الحرية . وفي استمرار لا يغفل التطرق الى موضوع الديمقراطية . ومن هنا تحول الموضوعين الى نوع من الهاجس بالنسبة اليه .

واهمية « الكتاب الاخضر » انه صدر في زمن الجزر الثوري وتعاظم ظاهرة اتجاه الشعوب العربية نحو الاسترخاء واللاثورية ، وظاهرة المبالغة بالشعور القطري . كما انه صدر في زمن المعاناة من التجربة الديمقراطية في العالم العربي . فهذه التجربة غير محددة المعالم ولذا يشعر المواطن العربي انه في حالة دائمة من التيه .

ولقد طرح الفصل الاول من « الكتاب الاخضر » حلا لمشكلة الديمقراطية ، قد يكتب له حظ الانتشار خارج ليبيا، انما لن يكون ذلك قبل الوقوف على نتائج التطبيق داخل ليبيا .

وتستوقفني في هذا التمهيد نقطة اساسية تتعلق بموضوع السلاح الذي حرص القذافي على الحصول عليه بكميات ضخمة الامر الذي اثار جدلا لم يتوقف حتى الان .

وصحيح ان هذه النقطة تستحق في حد ذاتها دراسة منفصلة الا انه لا بد هنا من وجهة نظر سريعة فيها ، وهي ان السلاح من شأنه ان يقلل من حجم هاجس القذافي بالنسبة الى موضوع الحرية والديمقراطية . فالسلاح ضروري لحماية اي تجربة . والحرية والديمقراطية

بالاضافة الى الاستقلال السياسي والاقتصادي ، والاشتراكية ، تشكل مجتمعة التجربة التي هي سمة الثورة الليبية .

ان معمر القذافي ليس حاكما تقليديا ، وتجربته ليست تقليدية . ومن اجل ذلك فانه لا بد من القوة لحماية التجربة . ولو ان الاتحاد السوفياتي لم يكن يملك القوة ـ واقصد بها القوة العسكرية ـ لكانت تجربة الماركسية سقطت . ولو ان الصين لم تعزز درجة قوتها العسكرية الى ان دخلت في السنوات الاخيرة « حلقة الدول النووية » لكانت تجربة ماوتسي تونغ العظيمة سقطت . وحتى في الدول الرأسمالية ان القوة العسكرية هي التي تحمي التجربة الاقتصادية والاجتماعية . ولو ان الولايات المتحدة لم تكن بالقوة العسكرية التي هي عليها لكانت تجربة الرأسمالية فيها سقطت بل ربما لما كان لها ان تقوم اصلا .

ومن خلال قراءتنا لـ « الكتاب الاخضر » الذي ثبتنا في اخر هذه الدراسة بشكل ملحق وثائقي نص الفصل الاول منه الذي يعرض الحل لمشكلة الديمقراطية ، نلاحظ ان القذافي يتحدث عن افكاره بشيء من الرسولية ، وفي الوقت نفسه بشيء من الحديدية . وهذا ناشيء عن ان الاخ معمر هو متصوف من جهة وعسكري من جهة اخرى .

وهذه الدراسة لـ « الكتاب الاخضر » تتناول الظروف التي ولدت فيها فكرة اصدار الكتاب ، وتعقد مقارنة بينه وبين « الميثاق » الذي اصدره جمال عبد الناصر عام ١٩٦٢ و « الكتاب الاحمر » الذي يضم اقوالا لاعرق زعيم ثوري

وصاحب اعرق تجربة ثورية في العالم ... اقصد به ماوتسي تونغ . كما ان هذه الدراسة تناقش افكار القذافي ونظريته ، وتطرح بعض التساؤلات حيال هذه التجربة الفريدة من نوعها .

ان « الكتاب الاخضر » يطرح نظرية جديدة للعمل الديمقراطي بدأ تطبيقها في ليبيا . ومن المؤكد انه في حال نجاح هذه التجربة سيجد القذافي شعوبا كثيرة في العالم الثالث تحبذ تطبيق التجربة في بلادها .

ان انتقال مفهوم « الديمقراطية هي سلطة الشعب » من مجاله النظري الى مجال التطبيق ، انجاز ضخم للقذافي ولثورته التي دخلت عامها السابع وهي على حيويتها .

ويبقى ان « الكتاب الاخضر » هو احد ابرز افكار ونظريات العصر ، طرحه القذافي في وقت تجتاز الحرية والديمقراطية والبرلمانية في العالم وبالذات في العالم الثالث محنة حقيقية . ولعل ما جرى ويجري في لبنان خير تدليل على هذه المحنة .

بيروت   **فؤاد مطر**

نيسان (ابريل) ١٩٧٦

البداية في «زواره»

يمكن اعتبار الخطاب الذي القاه العقيد معمر القذافي في مدينة « زواره » بمثابة التصميم الذي وضع لـ « الكتاب الاخضر» . واذا جاز الوصف بان الكتاب هو العمل الهندسي المتكامل فان ذلك الخطاب ، وبالتحديد بعض الفقرات التي وردت فيه هي الخطوط التي يضعها المهندس على الورق ، ثم جاء « الكتاب الاخضر » بمثابة عمل متكامل .

ولقد درج العقيد القذافي على ان تكون خطبه التي يلقيها لمناسبة ذكرى ثورة « الفاتح من سبتمبر » هي الخطب المهمة التي تحمل في طياتها مواقف او تحديدات لمسار الثورة ، لكنه في خطاب زواره ـ تلك المدينة القريبة من الحدود مع تونس والتي يدين سكانها البالغ عددهم ٢٠ الف نسمة بالمذهب الاباضي ، او المذهب الخامس في الاسلام ـ قال ما لم يقله من قبل في اي من خطبه . في هذا الخطاب اعلن بداية الثورة الثانية . واذا كان « الفاتح من سبتمبر »

هو ايجاد حكم ثوري فان خطـاب زواره استهـدف ايجـاد جماهير ثورية .

وليس واضحا تماما السر الـــذي حمل العقيد معمر القذافي على ان يعلن الثورة الشعبية فـي اهم المناسبـات الدينية الاسلامية اي في ذكرى المولد النبوي ، وليس فـي ذكرى ثورة « الفاتح من سبتمبر » ، الا انــه مـــن الجائز الافتراض بان العقيد القذافي تعمد ان يوحي للمسلمين فـي ليبيا ثم في العالم الخارجي ان الدين الاسلامي في حد ذاته هو دين ثوري .

وتجدر الاشارة الى ان خطاب زواره الذي القـاه الاخ معمر يوم ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ الموافق ١٢ من ربيـع الاول ١٣٩٣ هجرية بقي اهم خطبه على الاطلاق الى ان جاء الخطاب الذي القاه يوم الاول من ايلـول (سبتمبر) ١٩٧٥ في طرابلس لمناسبة الذكرى السادسة للثورة يفوقه اهمية ، او على الاقل يتقاسمه الاهمية . وفي اي حال من الطبيعي الربط بين الخطابين بشكل او اخر . واذا كان خطاب زواره هو « بداية العمل الثوري » فان خطاب الذكرى السادسـة هو « بداية العنف الثوري ». ومن هنا فاما ان العمل الثوري الذي تمثل في اعلان الثورة الشعبية اوجـد مناخـا غيـر ثوري في صفوف عناصر من المفترض انها ثوريـة وحاولت هذه العناصر تحقيق طموحاتها عن طريق استغلال السلبيات التي نشأت عن الثورة الشعبية ، ولذا كان لا بد من اعتمـاد منطق العنف الثوري بعد ضرب هـذه العنـاصر . وامـا ان العنف الثوري تلويحا في البداية وربما ممارسة في مرحلة

لاحقة امر لا بد منه لتحصين الثورة الشعبية والحيلولة دون حدوث عملية جزر ولو جزئية لها .

وانه لمن المؤكد ان العقيد القذافي استبق بعض الشيء المرحلة التي يتطلبها اعتماد منطق العنف الثوري لانه لا بد من توسيع دائرة التفاعل الثوري بين الجماهير والصبر على خط سير عملية التفاعل في اعقاب التحليل المتأني لعملية التفاعل هذه .

وفي هذا الاطار يبدو التلويح باعتماد منطق العنف الثوري كما لو انه البديل عن عمل اجرائي بحق العناصر التي حاولت احداث هزة في الثورة الليبية ، وانذار لغير الثوريين ، وتطمين للثوريين .

ونعود الى خطاب زواره الذي هو المدخل الثابت لـ « الكتاب الاخضر » . وبشيء من التسلسل والترابط يمكن القول انه لولا الثورة الشعبية التي اعلنها القذافي في خطاب زواره لما امكن ايجاد عناصر ثورية ، او بالاحرى ان خطاب زواره كان الاختبار الحقيقي والفعال لحقيقة الوضع الثوري في ليبيا . قبل الخطاب كان هنالك حكم ثوري وجماهير تهتف لهذا الحكم . وبعد الخطاب تبين ان هنالك جماهير ثورية بالفعل كانت تنتظر الفرصة المناسبة للتعبير عن ثوريتها ممارسة وليس هتافا او تأييدا صامتا . وليس تجنيا القول ان الكوادر الثورية الحقيقية في قطاع المدنيين ظهرت بعد الثورة الشعبية . واذا ، فانه لولا اعلان الثورة الشعبية لما اكتشفنا ان هنالك جماهير ثورية . ولولا ولادة

هذه الجماهير لم كان « الكتاب الاخضر » ، لان الجماهير الليبية يمكن ان تقف بصلابة حول نظرية اذا شعرت انها تعبر عن امانيها في حين ان وقفتها حول النظام اي نظام وحتى لو كان مفرقا في ثوريته لا يمكن ان تكون صلبة ما فيه الكفاية . ان النظام قد تضطره المتغيرات ان يكون مزاجيا اما النظرية فانها من الثوابت او يفترض ان تكون كذلك . ولا نعتقد ان الجماهير في الصين الشعبية مثلا ملتفة وبصلابة حول النظام ، وانما ينصب التفافها حول نظريات ماو تسي تونغ وعلماء الحزب . والمقارنة هنا لا تجوز الا مع نظام اشتراكي بدليل ان هنالك جيلين على الاقل في الصين واخرين في الاتحاد السوفياتي يلتفون بصلابة على نظرية من دون ان يأخذوا في الاعتبار واضع هذه النظرية او الذين تعاقبوا على الحكم . ونقول ان المقارنة لا تجوز الا مع نظام اشتراكي لان النظريات التي خرجت من الانظمة الراسمالية موجهة عموما الى النخبة وليس الى القاعدة الجماهيرية العريضة .

وفي خطاب زواره لم يطرح العقيد القذافي فجأة الدعوة الى اعلان الثورة الشعبية وانما مهد لها بالحديث عن الواقع العربي وعن الوحدة والتصميم على تحقيقها مهما كلف الامر . ثم انتقل الى الحديث بمرارة عن الواقع الداخلي . وهنا تجدر الاشارة الى تحديد النقاط الاساسية في عرضه للواقع الداخلي والتي من اجلها خلص الى اعلان الثورة الشعبية . ويمكن تحديد هذه النقاط ـ كما عرضها

القذافي ــ كالاتي :

اولا ــ ان نصف القوانين التي يحكم بها الشعب الليبي (حتى اعلان الثورة الشعبية) هي قوانين العهد الملكي .

ثانيا ــ ان الشباب الليبي لا يتطوع في السلاح الجوي ولا في السلاح البحري ويتهرب من العمل في المناطق البعيدة عن المدن ، في حين يعمل في المصانع والمستشفيات ومشاريع استصلاح الاراضي شبان غير ليبيين .

ثالثا ــ ان الجرائم والحوادث زادت بعد الثورة لانه منع رجال الشرطة من حمل السلاح على اساس ان مهمة الشرطي يجب ان تكون تسهيل مهمة الناس ، لكن الذي حدث ان المواطنين اصبحوا لا يأبهون برجل الشرطة لانه لا يحمل السلاح .

رابعا ــ ان هنالك من يدعو الى حل اجهزة المباحث والمخابرات « واذا فعلنا ذلك فمعناه ان تصبح الدنيا غابة وتعمل اسرائيل جاسوسية داخل ليبيا نفسها » .

خامسا ــ ان كثيرين من شبابنا يرفضون تعيينهم في مراكز نعتقد ان وجودهم فيها يفيد البلد ، بحجة انهم يريدون السفر الى الولايات المتحدة للتخصص . والواقع انهم يريدون مواصلة الدراسة للتهرب من العمل .

سادسا ــ انه لا بد من وضع حد لهذا الواقع ؛ فاما ان نبدأ من جديد واما ان ينتهي كل شيء . والملك ادريس ما زال حيا . كذلك ولي عهده . فهل تريدون ان نصدر قرارا بالعفو عن الملك ونرجعه ؟

سابعا ــ ان الثورة مهددة لان الليبيين غير مكترثين . وعندما تكون هنالك مشاريع ضخمة ولا يشارك في انجازها اهل البلد فهذا معناه في رأيي ان الثورة مهددة . وهذه امور خطيرة لا استطيع ان اتحمل مسؤوليتها اكثر من ذلك . فاما ان تكون هناك ثورة واما تتركونني اعيش فردا مثلكم وانتم تعيشون كما تريدون .

ثامنا ــ ان اسلوب الانظمة العربية البوليسية مرفوض ولا اقبل به اطلاقا . لا اقبل ان اسجن الناس في الخفاء ولا ان نأخذ واحدا من دون ان يعلم عنه احد شيئا . ولا استطيع ان اقتل احدا واخفي حقيقة قتله .

بعد هذا العرض للواقع الداخلي اطلق العقيد القذافي مفاجأته . قال مخاطبا الشعب الليبي « انه اذا كنا نريد ان نستمر لا بد ان نبدأ من جديد » .

ثم طرح النقاط الخمس التي بدأت بعدها الثورة الشعبية . وهذه النقاط هي :

النقطة الاولى ــ تتعطل كافة القوانين المعمول بها الان ويستمر العمل الثوري بأن توضع العقوبات والاجراءات حالا .

في معرض ايضاحه هذه النقطة قال : ان كافة الاجراءات التي تتخذ لا يمكن الرجوع فيها الى نصوص قانونية قد لا تتفق مع ما هو واقع . وانما تؤخذ الاجراءات حسب الحالة التي تقع تحقيقا للتحول الثوري . وهذا لا

يعني باي حال من الاحوال ان يخاف الناس على ارواحهم او امنهم . ابدا بل نحن مسلمون ونحكم بالشريعة الاسلامية ولا يمكن في ظل شريعة الله ان نظلم اي شخص او يخاف على نفسه او على ماله .

النقطة الثانية ـ لا بد من تطهير البلد من جميع المرضى .

وفي معرض ايضاحه هذه النقطة قال : منذ ثلاث سنوات وانا امنع اعتقال اي شخص . وحاولت بكل الطرق ان اترك الناس المرضى يعالجون معالجة طبيعية ، ومنعت اعتقال الناس الذين يتآمرون على الشعب ويتآمرون على التحول الثوري ، ويتآمرون على القضية الثورية بطريقة او باخرى . حتى الذي يرقد في بيته ولا يأتي للعمل ، او الذي نبعث به للعمل في مشروع ويرفض ... هذا نوع من التآمر ونوع من عرقلة التحول الثوري وخيانة للشعب . ان الحرية يجب ان تكون للشعب الليبي وليس لاعداء الشعب . اذا كان هنالك عشرة اشخاص فالحرية يجب ان تكون لتسعة اما اذا كان هنالك واحد لا يتفق معهم فلا يمكن ان تكون الحرية لواحد على حساب تسعة وانما للتسعة على حساب الواحد . هذه هي القاعدة الصحيحة ، وهذه هي الشريعة . ومن مبادىء الديمقراطية في العصر الحديث ان تنصاع الاقلية لارادة الاغلبية . وعليه اقول اننا سنضع في السجن من نجده يتكلم عن الشيوعية او عن الفكر الماركسي والالحاد . وسأصدر الامر لوزير الداخلية بتطهير اي مجموعة من هؤلاء

الناس المرضى . اذا وجد اي شخص في الاخوان المسلمين او حزب التحرير الاسلامي يمارس نشاطا سريا سنعتبره يمارس نشاطا هداما مضادا للثورة التي قامت من اجل الشعب ، وسنضعه في السجن . ان اي شخص يدعو الى الفكر الغربي او الى الراسمالية انما هو مريض ويمارس نشاطا هداما وسنضعه في السجن . وهناك اناس اعرفهم وسكت عنهم وسامحتهم ، ولكن لا يمكن ان نسمح لهم بعد اليوم بتسميم افكار الشعب ... ومعنى هذا ان هناك اناسا عليهم ان يجهزوا انفسهم من الان لاني سأضعهم في السجن.

هنا تجدر الاشارة الى انه تم وضع بعض الافراد من الشيوعيين والاخوان وحزب التحرير في السجن ثم افرج عنهم بعدما تمهدوا بانهم تخلوا عن العمل للافكار التي اعتنقوها .

النقطة الثالثة ــ الحرية كل الحرية لجماهير الشعب الكادحة وليست للمترفعين عن جماهير الشعب . وعليه سنوزع السلاح على كثير من قطاعات الشعب غير القوات المسلحة وغير المقاومة الشعبية .

وفي معرض ايضاحه هذه النقطة قال العقيد القذافي : اننا في صدد تجربة جديدة وهي توزيع السلاح على الجماهير التي عاشت اربعمئة سنة محرومة من الحرية والتي ثرنا من اجلها . اننا سنوزع السلاح على جماهير الشعب الليبي المؤمنة بثورة الفاتح من سبتمبر ، اما اي واحد ضد الثورة

فلن يعطى له السلاح بل ان السلاح سيوجه الى صدره . وبعد ذلك سيتحول الشعب كله الى مقاومة شعبية .

النقطة الرابعة ـ اعلان الثورة الادارية بواسطة جماهير الشعب التي ستحمل السلاح ، لكي تحطم البيروقراطية والطبقة العازلة .

وفي معرض ايضاحه هذه النقطة قال العقيد القذافي : لا يكفي ان تتسلح الجماهير وتتحول الى قوة تكسر وتحطم . بل لا بد من اعلان الثورة على الذين يرقدون في بيوتهم والذين يتركون العمل اذا لم يكن هنالك رئيس يراقبهم ، ويقفلون المكاتب في وجوه المواطنين ويماطلون في قضاء مصالحهم . ان هؤلاء طبقة بورجوازية مكتبية لا تتحرك الا بالخوف ولذا لا بد من اعلان الثورة الادارية عليها . وانا اعرف ان هناك جهازا اداريا يعزل الجماهير ويكبر يوما بعد يوم ولا بد من اعلان الثورة عليه وتحطيمه وقد اعذر من انذر . ستبدأ ثورة .. واي شخص مكتبي او من النوع الذي يقول للمواطن « تعال غدا » او يهمل عمله ، عليه ان يتوقع ثورة من الشخص العادي في الشارع عليه . فالمهم ان تنتصر الجماهير في النهاية . واذا كانت مصلحة الشعب ستضيع في المكاتب فلتتحطم المكاتب من اجل ان تبقى مصلحة الشعب الليبي . واذا كانت مصلحة الشعب ستضيع لاجل الحكومة فلتسقط الحكومة وليحيى الشعب . اننا لم نقم بالثورة من اجل المرتزقة وانما من اجل الشعب الليبي المحروم الكادح والفقير . وعليه فان من يريد ان يمضي معنا

عليه ان يصبح ثوريا والذي سيتخلف سندوسه بالاقدام .

النقطة الخامسة ـ اعلان الثورة الثقافية .

وفي معرض ايضاحه هذه النقطة قال العقيد القذافي: نحن نتمسك بكتاب الله ولا اعتقد ان هناك اي نظرية ولا اي فكر يصلان الى مستوى كتاب الله . وما دمنا واثقين من ينبوع الفكر الذي بين ايدينا لا بد ان ندخل معركة ثقافية نحرق ونمزق فيها كل الكتب المضللة ... الكتب المستوردة التي جعلت الشباب يفقدون عقولهم ويصبحون تائهين . انني سأشن ثورة على المكتبات والجامعات والمناهج الدراسية .

★ ★ ★

تلك كانت النقاط الخمس التي تضمنها خطاب العقيد القذافي الذي القاه في زواره ، وهو الخطاب الذي اذا جاز التعبير كان الميل الاول في رحلة الالف ميل التي توجها الاخ معمر بـ « الكتاب الاخضر » .

فالخطاب كان اعلان الثورة الثانية في ليبيا بهدف ايجاد ثوريين ، ولولا هذا الخطاب لما كان حدث المخاض الثوري الذي انتهى الى ولادة عناصر ثورية انتقلت من موقع المعاناة الى موقع الممارسة . ولقد عبر الاخ معمر خير تعبير عندما انهى خطاب زواره بفقرة قال فيها « ان هذا اللقاء ـ اي الاجتماع الجماهيري في زواره ـ ليس كبقية اللقاءات التي جمعتنا ولكنه لقاء من نوع جديد وفريد ، لقاء يشبه

لقاء الضباط الوحدويين الاحرار عندما اتفقوا علـــى تفجير الثورة . واذا كان الضباط الوحدويون الاحـــرار وجنودهم البواسل استطاعوا ان يصلوا بالبلد الى هـــذه المرحلة فان الشعب الذي تكسرت قيوده في ذلك اليوم العظيم هو الذي يجتمع اليوم ليبدأ الثورة من جديد . ثورة عـــلى نطـــاق اوسع ... » .

ومن هنا فان مفهـــوم العقيـــد القذافـــي للحريـــة والديمقراطية كما حدده فـــي « الكتاب الاخضر » ينسجم مع مضمون خطاب زواره . وما دام الخطاب لم يكن تقليديا فمن الطبيعي اذا ان يتسم تحديد القذافي في « الكتاب الاخضر » للحرية والديمقراطية واداة الحكم والاحزاب والطبقة بطابـــع حديدي ، مثل قوله « ان النظم السياسية السائدة في العالم اليوم هي انظمة دكتاتورية » او « ان المجلس النيابـــي تمثيل خادع للشعب، والنظم النيابيةحل تلفيقي لمشكل الديمقراطية» او « ان اعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظـــل المجالس النيابية » او « الحزب هو الدكتاتورية العصرية » او « ان الاستفتاء تدجيل على الديمقراطية » .

★ ★ ★

ولكي نستكمل الصورة يبدو من الضروري القاء الضوء على الخطاب الاخر الذي يتقاسم الاهمية مـــع خطاب زواره ، خصوصا ان « الكتاب الاخضر » ابصر النور بعد اربعة اشهر من الخطاب الاخر الذي القاه العقيد القذافي فـــي الذكـــرى السادسة للثورة (اي الاول من ايلول ــ سبتمبر ــ ١٩٧٥) .

واذا جاز الاعتقاد والتكهن فان حديدية بعض التعابير التي يتميز بها « الكتاب الاخضر » مرتبطة بشكل او بآخر بتصاعد النظرة الثورية الى درجة « العنف الثوري » التي اتسم بها الخطاب الاخر ، اي خطاب الذكرى السادسة للثورة .
وتصاعد النظرة الثورية الى مرتبة « العنف الثوري » لا يمكن النظر اليها على انها فقط مسألة تطورية بقدر ما هي ايضا نتيجة خيبة أمل القذافي في مجموعة من « اهل الثورة » تحركت لمدة ثلاثة اشهر في الخفاء وعلى طريقة الجماعات الانقلابية في معظم دول العالم الثالث ، بهدف الانتقال بليبيا من « مرحلة الثورة » الى « مرحلة النظام » . ولعل هذه المجموعة رأت ان الثورة الشعبية التي تزداد اتساعا ونشق جذورها الطريق بسرعة في الارض الليبية ، من شأنها ان تحول دون تحقيق طموحات البعض في ممارسة ادوار معينة . كذلك لعل هذه المجموعة بعد بروز كوادر ثورية جديدة وكثيرة نتيجة للثورة الشعبية التي اطلقها القذافي في خطاب زواره افترضت استحالة استمرار ممارسة دور النخبة نتيجة لولادة عناصر جديدة يمكنها ان تقوم في المستقبل بادوار ثورية بالغة الاهمية ، فحاولت القيام بعملية اختراق للوضع الثوري من نوافذه التي تقود الى سلبيات احدثتها الثورة الشعبية وممارسات جرت في السنوات الثلاث الاخيرة . لكن المحاولة ضربت في الوقت المناسب وترك اكتشافها وضربها مرارة وخيبة امل الى درجة الحزن في نفس القذافي . لكنها في الوقت نفسه ولدت في نفس

الاخ معمر احساسا بان الثورة مستهدفة وانه لا بد من بذل المزيد من التنبه .. وفي الوقت نفسه لا بد من المزيد من التشدد ، خصوصا ان بعض « اهل الثورة » الذين كانوا يخططون للمحاولة بأمل الانتقال الى مرحلة التنفيذ عشية الذكرى السادسة للثورة ، واعلان « حركة تصحيح » او احدى التسميات التي سادت وما زالت دول العالم الثالث ... خصوصا ان « اهل الثورة » هؤلاء ذهبوا بعيدا في التخطيط ونقلوا الى الورق بعض ما يجول في افكارهم وبعض ما كانوا سيعلنونه في الذكرى السادسة .

واذا ، فان ظاهرة « العنف الثوري » التي اتسم بها خطاب العقيد القذافي لمناسبة الذكرى السادسة للثورة لها ما يبررها . ان هذه الظاهرة لم تبرز هكذا فجأة بحكم التطور فقط علما بأن خطاب زواره اتسم ببعض ملامح « العنف الثوري » ، لكنها برزت نتيجة محاولة الانقضاض على الثورة من بعض « اهل الثورة » في الذكرى السادسة للثورة . ولو كان هؤلاء من خارج الدائرة الثورية لما كان للقذافي ان يشعر بخيبة الامل ، ولكن المسألة اصبحت نوعا من المشاهد الدرامية في احدى مسرحيات شكسبير او حالة من النوع المفجع الذي كان السمة المميزة لحكم الاغريق .

ومن اجل ذلك من المنطقي الربط بين ما حواه خطاب الذكرى السادسة وما تضمنه « الكتاب الاخضر » بالنسبة الى مسألة الحرية والديمقراطية والطبقة وحكم الشعب . ومن باب التخمين اسمح لنفسي بالافتراض ان القذافي بعد

خطاب الذكرى السادسة اعاد النظر في بعض العبارات او الكلمات قبل ان يأذن بطبع « الكتاب الاخضر » .

ان خطاب الذكرى السادسة هو اذا جاز التعبير « البيان رقم واحد » للثورة الثانية في ليبيا ، او انه النصف الثاني من هذا البيان على اساس ان النصف الاول هو خطاب زواره . ومن هنا اهمية تسجيل فقرات ذات مدلول من خطاب الذكرى السادسة ، وهي الفقرات التي يطرح فيها العقيد القذافي مسألة « العنف الثوري » للمرة الاولى بهذا الوضوح ، والتي قبل ان نقرأ في « الكتاب الاخضر » لا بد لنا من العودة اليها والى الفقرات التي استخلصناها من خطاب زواره ، لان مجمل هذه الفقرات تشكل خلفية واضحة واساسية لـ « الكتاب الاخضر » .

في خطاب الذكرى السادسة اوضح القذافي بان « حرية الاجتهاد » مقبولة في التطبيق ، لكن « الردة » مرفوضة ولا مجال للمناقشة . وهو كأنما يريد ان يقول ان الذين كانوا يتحركون من « اهل الثورة » ثم ضربوا في الوقت المناسب لم يستهدفوا ممارسة « حرية الاجتهاد » وانما الارتداد على الثورة ، تماما كما حدث مع رسالة الاسلام .

ثم يقول محددا من دون لبس اتجاهه نحو « العنف الثوري » :

« ... ولكن يمكنني ان اقول بشعور صادق انه لا

ثورة بعد ثورة الفاتح مـــن سبتمبـر ولا احساس بالواجب كاحساس تفجير ثورة الفاتح العظيمة . ولا يعني هـــذا ان لا تقوم اي عملية بعد ثورة الفاتح . قد تقوم ، ولكـن حجمها لا بد ان يكون واضحا مسبقا . ان اي حركة بعد الفاتح هـي قزم وراء عملاق . اي حركة عسكرية بعد الفاتح لا تحسب الا في عداد الحركات الفاشية المضادة للثورة .

« ولا بد ان يكون واضحا لديكم ان المرحلة الانتقالية من الثورة الى الدولة التي ستنبثق عن الثورة لا بـد أن تمتـد عشرات السنين وان مرحلة الانتقال يقودها جيل او اكثر ولا يقودها مجلس او فرد كما يتوهم البعض . والمرحلة الانتقالية هذه لا تعني الدكتاتورية ولا تعني ان يحكم من يحكم نيابة عن الشعب ، وانما هي المدة التي تستغرقها عملية البناء المادي والمعنوي استكمالا لشكل ومحتوى المجتمع الذي قامت مـن اجله ثورة الفاتح العظيمة ، وهي ايضا المدة اللازمة لتحقيق فلسفة الثورة على الواقع . المرحلة الانتقالية هـي التي تتم خلالها عملية البناء للمجتمع الجديد الذي ينتقل بـه مـن الثورة الى الدولة . ان الثورة ليست ثورة حتى يوم القيامة، وانما هي عملية انتقالية من واقع متخلف الى واقع متقدم .

« والمرحلة الانتقالية ، من الناحية المادية ، هي الفترة التي تستكمل فيها الثورة عملية البناء مـن مصانع ومطارات وموانيء ومستشفيات وعملية زرع كـل بقعـة ارض من الاراضي الليبية القابلة للاستصلاح الزراعي ، وعملية بنـاء المساكن بحيث يكون لكل عائلة ليبية مسكن تملكه .

« اما من الناحية المعنوية فان المرحلة الانتقالية هـــي المرحلة التي يزج فيهـــا بالشعب الليبـــي ثوريـــا لممارسة الديمقراطية الشعبية الجديدة . وهذه المرحلة لا بديـــل عنها ولا مناقشة فيها . وصنع مجتمع التقدم لا طريق له الا طريق الثورة ثم التحول ثوريا عبر عشرات السنين من الثورة الـــى ذلك المجتمع الراقي المنتظم . ولا بـــد ان نفرغ في المرحلة الانتقالية مـــن وضع الأساس النهائي للحكـــم الديمقراطي الشعبي الجديد .

« ومرحلة التحول الثوري ، او المرحلة الانتقالية هذه، لا يمكن ان تكون لدى أي فرد او جهة ، ولا يمكن ان تكـــون مبررا للحكم نيابة عن الشعب الليبـــي ، ولا ان تكـــون مبررا لقيام دكتاتورية ، ولا يمكن ان تكـــون مناخـــا ملائما للتسلط العسكري الفاشي على اجهزة البلاد .

« ان النقد من اجل انجـــاز عملية التحـــول الثوري بنجاح ، هو نقد مطلوب ومباح ، اما النقد التشكيكي لهـــذه العملية فانه مرفوض ومحرم لانه هدام .

« ان غاية التجربة الشعبية الديمقراطية اثناء مرحلـــة الانتقال هي تمكين الشعب الليبي في نهاية المرحلة مـــن اقامة مجتمع الشعب الديمقراطي المدني الجديد ، ووفقا لهذا فان التغيير لاي اسلوب خاطـــىء يجب ان يجـــري بالاسلوب الديمقراطي ، واية محاولة لتغيير اي مجرى مـــن مجاري حياة المجتمع الليبي باسلوب غير ديمقراطي لا بد ان تسحق

سحقا لا رحمة فيه لانها مناقضة للديمقراطية الجديدة التي نبنيها .

« ان الشعب الليبي لا بد ان يحترم وألا يهان . وان الفاشيين هم الذين يريدون فرض انفسهم على الشعب لا لشيء وانما لان بيدهم السلاح . ان الشعب الليبي يجب الا يهش عليه بالعصا الفاشية كما يهش على قطيع الغنم . ان القطيع قطيع والشعب شعب والغنم غنم والبشر بشر . وان الفاشيين المسلحين هم وحدهم الذين لا يعيرون اهتماما لارادة الشعب ولا يفرقون بين قطيع الغنم وجموع الشعب.

« ان الشعوب التي حطم ارادتها الفاشيون هي التي اصبحت مغلوبة على امرها في الداخل من قبل الفاشيين . وفي الخارج من قبل اعدائها . وعلى الشعب الليبي ان يقطع الطريق نهائيا على المهازل الفاشية ، وذلك بان يشق طريقه خلال مرحلة التحول الثوري بتصميم اكيد لا تراخي فيه على احلال التجارب الشعبية الديمقراطية محل المهازل الفاشية المسلحة ، وان يصمم تصميما اكيدا لا رجوع فيه على قطع دابر الفاشيين التسلطيين اينما كانوا وحيثما وجدوا . واني احذر ، انه بالمقابل ، لا يمكن ان نسمح للتجارب الشعبية الديمقراطية ، خلال هذه المرحلة الانتقالية ، ان تتحول الى غوغائية وفوضوية ، او عصبية قبلية . ان صفوفنا لا بد ان تطهر باستمرار من العناصر

الفاشية ، وان الفاشيين لا عقوبة لهم الا السحق الكامل .

« اننا لا نسمح اطلاقا لثورة الفاتح العظيمة التي هزت العالم ان يسرقها الفاشيون طلاب السلطة .

« أن الشعب الذي يقاد من الاذاعة شعب حقير ، ونحن نرفض ان نكون شعبا حقيرا . وهكذا من موقع القوة ، ومن موقف التحدي ، باسم الضباط الوحدويين الاحرار وجنودنا البواسل الذين صنعوا ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة ... اقول من هذا الموقع ، موقع القوة ، وموقف التحدي : لا بديل عن التجربة الديمقراطية الشعبية .

« نحن نستطيع ان نتحدى ونستطيع ان نبطش البطشة الكبرى ، ولكننا ونحن قادرون على هذا نرى ان نقر التجربة الديمقراطية الشعبية احتراما لشعبنا العظيم . وتجربتنا هذه فريدة في العالم لانها تبدأ من اول يوم باقحام الشعب وكل فرد فيه في عملية تأسيس التجربة الديمقراطية الشعبية الجديدة .

« والمرحلة الانتقالية مرحلة خطيرة وحيوية . تصرف فيها الاموال ولا بد ان نرتكب فيها اخطاء . هذه المرحلة لا بد ان نتعب فيها ولا بد ان نخسر في بعض الجوانب . هذه مرحلة فيها تكاليف . لا بد ان نصرف الاموال ، ولا بد ان نشتري الالات وقد ندمرها ونحطمها لنتعلم بواسطتها . نحن مضطرون لشراء آلات جديدة وحديثة ونأتي بعامل ليبي ندربه على الآلة . وقد يدمر الفرد الليبي هذه الآلة حتى يتعلم

كيف يستعملها ، وهذا مقبول ومحتمل ولا بد منه ، ولا نقبل النقد فيه اطلاقا لانه نقد غبي ساذج ، او نقد شخص مريض مضاد للمصلحة الحيوية للشعب الليبي ، وهذا هو الـــذي سيقطع دابره في مرحلة الانتقال الثوري الجديد . في هــذه المرحلة سنسحق المعارضة سحقا اكيدا ، وسنوقف النقـــد الغوغائي والحاقد ونلجم هذه الافواه بل ونقطع هذه الالسن .

« ان المرحلة الجديدة ليست مرحلة تسيب ولا هـــي مرحلة تعصب قبلي ولا هي مرحلة رعاعية غوغائية ، ولا هــي مرحلة متروكة للتسلط الفاشي ... لاي واحد فاشي لـــه احلام فاشية ، ويريد ان يتسلط على الشعب الليبي ، ويدمر البرنامج الثوري للتحول العظيم ، ويعطـــل المسيرة الجبارة العنيدة التي تقودها ثورة الفاتح مـــن سبتمبر مـــن جميع جوانبها .

« قد يحدث ان تكون هناك تطلعات فاشية لترث الثورة وتتسلط على الشعب ، ولكنها ستمحق محقـــا اكيدا . ان طريق الرسالات الخالدة والتحولات التاريخية العظيمة منــذ بدء الخليقة وحتى يوم القيامة تعبده جثث الضحايا وتغسله الدماء . ان الطريق بين المدينة ومكة عبدته اجساد الضحايامن المؤمنين والكافرين . ان الاسلام لكي يصل مكة ويحولها مـــن الوثنية الى التوحيد شق طريقه من المدينة بحد السيف . ان الزحف المقدس للدين الاسلامي سواء من المدينة الـــى مكة او من الجزيرة الى خارجها كانت تظلله السيوف وتعومه الدماء وتعبد دربه الجثث .

« ومن الان سنداهم ، نحن قوى الشعب ، القيادات المريضة والقيادات العميلة . سنداهم الفوغائيين والحاقدين والمرضى حتى نطهر القيادات الجماهيرية في اتحادات العمال واتحادات الطلبة ونقابات المهنيين والحرفيين واللجان الشعبية والمؤتمرات الشعبية الاساسية . لا بد ان نطهر هذه المواقع من كل مريض متسلط عليها . فاذا سمحنا لمريض او رجعي او خائن ان يقود قطاعا من قطاعات الشعب فمعنى هذا ان نسمح لضباط العهد المباد او لضابط خائن او ضابط فاشي ان يقود وحدة عسكرية » .

وفي الكلمة التي القاها العقيد القذافي يوم ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ في المؤتمر الشعبي العام زاد نسبة الوضوح في ما يتعلق بتصاعد مفهوم « العنف الثوري » الذي نما في تفكيره ، او بالاحرى اجاب بوضوح عن احد ابرز الاسباب التي جعلته يتجه الى « العنف الثوري » وينذر بممارسته . ففي تلك الكلمة قال « ان اي شخص سواء أكان عضوا في مجلس قيادة الثورة او غير ذلك يفكر في السلطة او يدبر انقلابا للوصول اليها يريد في الواقع ان يعمل كما عمل ادريس او اي حاكم اخر يريد ان يستفيد من السلطة . ان خطر الخيانة الداخلية افدح من خطر الاستعمار ولذا يجب تطهير صفوفنا . واذا ما استمر اصحاب الشبهات والمتطفلون على هذا الشكل فاننا سنصفيهم ونعلن الحرب عليهم » .

ونأتي الان الى نقطة اساسية وهي : هل ان العقيد

القذافي سينتقل في مسألة « العنف الثوري » من الانذار الى التطبيق ؟

وبمعنى اخر هل ان العبارات التي وردت في خطاب الذكرى السادسة والتي لم ترد في خطب وتصريحات له من قبل ، قابلة للتطبيق ؟

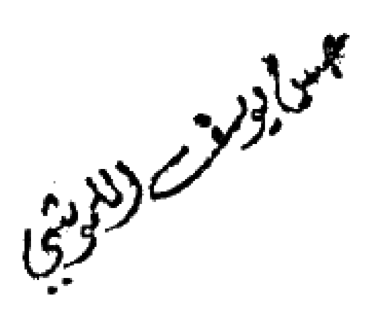
وبالتحديد هل يمكن ان نفاجأ يوما بالقذافي يلجأ الى البطش والسحق وقطع الالسن ... وهي كلمات وردت في خطاب الذكرى السادسة ، الذي هو كما ذكرنا يشكل مع خطاب زواره « البيان رقم واحد » للثورة الثانية ؟

انني بما اعرفه عن القذافي انظر الى « العنف الثوري » عنده على انه « الردع الثوري » . وهو يبالغ في التحذير كي لا يقع ما يضطره الى تطبيق مفهوم « العنف الثوري» بالطريقة التي طبق بها في انظمة عربية وغير عربية .

والذي يوجه نقدا الى بعض الناس ثم يستدرك فيعتذر عن ذلك بطريقة ما ، كما حدث في كلمته التي ألقاها يوم ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ في المؤتمر الشعبي العام ، ليس من السهل عليه تطبيق مفاهيم « العنف الثوري » . وهو في تلك الكلمة اعترف بانه زاد نسبة قساوته في الكلام على البعض لكنه فسر هذه القساوة بأنها « قسوة الحرص » . ولكي يوضح الموقف اكثر قال « ان ادوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم او الحكام كما نعرفهم والذين يحكمون نيابة عن الشعب لا يمارسون هذا الاسلوب وقد لا يتكلمون ولكنهم يلحقون الاضرار بمواطنيهم من اجل مصالحهم

كحكام فقط » .

ويبقى ان الحديث عن « العنف الثوري » او « الردع الثوري » ـ الذي هو خلاصة « خطاب زواره » الذي اعلن فيه القذافي الثورة الشعبية ، وخطاب الذكرى السادسة لثورة الفاتح من سبتمبر ـ هو المدخل الى مفهوم الحرية والديمقراطية كما تضمنه « الكتاب الاخضر » ، ولهذا كان القاء الضوء على الخطابين وظروفهما ضروريا لتحليل ومناقشة الكتاب .



الملك

يلاحظ الذي يتابع كلام العقيد القذافي في الخطب التي يلقيها او التصريحات التي يدلي بها او المناقشات التي يديرها مع قطاعات الجماهير في ليبيا ، انه في حديثه عن الشعب الليبي يستعمل عبارات تتسم بالثقة البالغة في النفس . وعلى سبيل المثال سأورد هنا بعض العبارات منتقاة من كلمته يوم ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ في المؤتمر الشعبي العام الذي قدم فيه « الكتاب الاخضر » ، علما بان اي خطاب جماهيري للقذافي لم يخل من عبارات تختلف في المضمون وتتشابه في الهدف .

من هذه العبارات قوله :

ـ « اذا كانت هناك قارات اخرى قد وصلت الى مراحل تقنية متقدمة وقدمت الصواريخ والذرة والطيران ، وهذه اشياء مادية بحتة ، فالمفاجأة ان شعبا من الشعوب المتخلفة ماديا (يقصد الشعب الليبي) يسبق كافة الشعوب

في العصر الحديث ويقدم لهم **الحل المعنوي لمشكلة الانسان** لان المشكلة المعنوية للانسان، او مشكلة الحرية والديمقراطية هي المشكلة الحقيقية للانسان في اي مكان ... » .

ـ « حتى اعلان حقوق الانسان الذي يعتبر حتى عام ١٩٧٥ (اي قبل ان تبدأ التجربة الديمقراطية) هو الوثيقة التي تضمن الحرية للانسان اصبح بقيام التجربة الديمقراطية في الجمهورية العربية الليبية التي قادها الشعب العربي الليبي لا يساوي قيمة تذكر ... » .

ـ « انني اعتقد اعتقادا اكيدا انه بقيام هذه التجربة الديمقراطية الفريدة انهارت كافة النظريات السياسية في العالم ... » .

لماذا هذا التعظيم من جانب العقيد القذافي في حديثه عن التجربة الديمقراطية ، وهل ان هذه التجربة في مستوى ما اطلقه الاخ معمر من نعوت عليها ؟

ثم هل ان التجربة هذه هي الحل لمشكلة الديمقراطية والحرية عند الانسان ؟

ولماذا هذا الطعن المعنوي بالحلول والنظريات السائدة ؟

ان الاجابة عن التساؤلات هذه من شأنها المساعدة على الوصول الى التحليل المنطقي والسليم .

ونبدأ بالتساؤل الاول المتعلق باللهجة التي يتحدث بها العقيد القذافي عن التجربة ، وهي لهجة تتسم بالتعظيم .

ان رد الفعل الاولي عند سماع عبارات الاخ معمر عن التجربة او عند قراءتها ليس لمصلحة التجربة على الاطلاق. لكن الذي يعرف القذافي يدرك كيف انه عندما يؤمن بأمر ما او يقتنع به يصبح اسير حماسته لهذا الامر وهي حماسة لا حدود لها . وهو من النوع الذي يرفض ان يكون وسطيا في تعبيره عن امر ما ، علما بانه يناضل من اجل ان يثبت دعائم اتجاهه الذي ينادي به منذ اكثر من سنتين وهو اتجاه الوسط او الاتجاه الثالث .

وفوق ذلك انه في حديثه عن الشعب الليبي والتجربة الليبية يحرص دائما على تعميق معنويات شعب يعاني عقدة العدد والمساحة من جهة وعقدة الاضطهاد والانسحاق من جهة اخرى . ناهيك بالعقدة الثالثة وهي عقدة نظرة الاخرين اليه ، وهي نظرة استعلائية . وبمعنى اخر ان هذه النسبة المرتفعة من الثقة بالنفس مردها ان القذافي يريد اقناع الجميع بان العقد التي يعاني منها الشعب في ليبيا وبعضها موضوعي ، انما هي عقد آنية ، وان في استطاعة الشعب الليبي القليل العدد المنتشر على ارض تشكل في مجموعها شبه قارة ، والمتخلف ماديا على رغم الثروة ، والخارج من حالة سحق واضطهاد عانى منها الكثير خلال عهود الاستعمار التي تعاقبت عليه ... ان في استطاعة هذا الشعب ان يقدم شيئا للانسانية .

ولكن التجربة الديمقراطية التي انتهى اليها الاخ معمر والذي هو في صدد تطبيقها في ليبيا، تنطبق عليها الاوصاف

التي ذكرها واشرنا اليها ، عندما تنجح وليس عندما تبدأ . وبين المباشرة بالتطبيق والنجاح مراحل طويلة وشاقة ستقطعها التجربة .

كذلك يتميز طرح الاخ معمر للمسائل التي يؤمن بها بشيء من الرسولية والتبشير . ومن هنا فان نظرته الى التجربة تشبه نظرة اصحاب الدعوة ، بل انه يرى ان التجربة التي جسدها تنظيرا « الكتاب الاخضر » هي «دعوة سياسية» تماما كما ان هنالك « دعوة دينية » ، او انها « دعوة العصر » . وفي هذا يبدو كالدعاة الذين قادوا الحملات ضد الوثنية .

ومرة اخرى ان الحماسة هي محور حديثه وكلامه . ولولا الحماسة لما كان قال الكلام الذي قاله عن التجربة . ولكن كما انه في الاديان ليس بالضرورة ان تلغي ديانة اخرى، كذلك في الدعوات . فالاسلام لم يأت ليلغي المسيحية مثلا . والماركسية ليس بالضرورة ان تلغي الراسمالية والعكس . والتجربة الديمقراطية التي بدأت الخطوة الاولى في رحلة الالف ميل ليس بالضرورة ان يكون ما سبقها مصيره سلة المهملات . كذلك من السابق لاوانه التسليم بقول الاخ معمر انه بقيام التجربة الديمقراطية في ليبيا « انهارت كافة النظريات السياسية في العالم » .

ان المنطق هو السيد في مثل هذه الحال ، والنجاح هو الحكم . ومن الضروري ان تنجح التجربة اولا في ليبيا وتمتد وتهاجر وتستقر وتطبق خارج ليبيا . في حال حدوث ذلك يمكن التسليم بان الشعب الليبي قدم شيئا ، او ساهم

في حل مشكلة الديمقراطية في العالم .

نأتي الى التساؤل الاخر : هل ان التجربة هي الحل لمشكلة الديمقراطية والحرية عند الانسان ؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل تقتضي اولا تبسيط التجربة . ونقطة البداية في ذلك هي الثورة الشعبية .

في خطاب زواره الذي القاه العقيد القذافي يوم ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ الموافق ١٢ من ربيع الاول ١٣٩٣ هجرية اعلن قيام الثورة الشعبية . وكان رد الفعل الاول لدى الجماهير عبارة عن حالة من الذهول . البعض افترض ان القذافي قد يكون جادا في دعوته . والبعض الاخر افترض ان مثل هذه الدعوة قد تستهدف الكشف عن جيوب معارضة للثورة . وهنالك من قال بينه وبين نفسه : ولماذا اورط نفسي في موضوع ليس واضحا تماما ؟

كان القاسم المشترك بين الناس هو الذهول او ما يشبه الذهول . وكان التردد في التحرك هو السمة التي تميزت بها ارادة الجماهير لبعض الوقت . وكان القذافي يراقب بلهفة لا مثيل لها رد الفعل ويرصد التحرك الشعبي الذي ينتظره . وفي الايام الثلاثة الاولى كان متضايقا من الحذر الذي ساد الجماهير الليبية حيال دعوته .

ولكن هل معنى هذا الحذر هو ان الجماهير غير متجاوبة او انها غير مقتنعة بالدعوة ؟

الواقع ان القطاع العريض من الجماهير كان مقتنعا ،

وكثيرون انتقلوا خلال اليومين الاولين من خطاب زواره من موقع المتأمل بدعوة القذافي الى موقع المتحفز لتنفيذ ما تضمنته الدعوة . ولكن كان كل فرد ينتظر ان يبادر غيره الى طرح فكرة انشاء لجنةشعبية والانقضاض على السلطةفي موقع هذه اللجنة . حالة حذر ؟ ربما . حالة تهيب ؟ ربما . حالة خوف من النتائج ؟ ربما . حالة تبلد ؟ ربما .

وبعد اسبوع سجلت كلية الحقوق في جامعة بنغازي التحرك الاول . فقد تألفت في الكلية لجنة شعبية استولت على السلطة واسقطت العميد وعينت اخر مكانه . ولمجرد ان ذاع النبأ تولدت في نفوس القطاعات الكثيرة المترددة حالة من الثقة والاطمئنان . وبدأ التحرك الجماهيري في كل المناطق الليبية . وزاد من نسبة الاطمئنان ان الاذاعة كانت تبث انباء وتفاصيل التحرك اولا باول . هنا استولت اللجنة الشعبية على السلطة في المحافظة . هناك تألفت لجنة شعبية واسقطت الادارة السابقة . هنالك تمكنت لجنة شعبية من تغيير جهاز بأكمله ... وهكذا .

وبعد ثلاثة اشهر من التحرك التاريخي الذي سجلته كلية الحقوق في جامعة بنغازي ، وصلت الثورة الشعبية الى الذروة ، واصبحت اللجان الشعبية موجودة في كل المناطق وفي كل الدوائر التي يجب ان تتواجد فيها .

وهنا لا بد من ايضاح وهو ان اللجان الشعبية تألفت في وزارات ولم تتألف في وزارات اخرى . تألفت لجان في وزارات الخدمات ، ولم تتألف في وزارات السيادة والانتاج .

اي ان اللجان تألفت في الوزارات التي ترتبط مصالح الشعب بها ارتباطا مباشرا . وعلى سبيل المثال ان وزارة الزراعة ووزارة التربية ووزارة العمل هي وزارات خدمات بينها وبين الجماهير اتصال مباشر . اما وزارة الخارجية ووزارة الخزانة ووزارة الاقتصاد ووزارة المواصلات ووزارة الاعلام، فانها وزارات سيادة . وعلى سبيل المثال ان وزارة الصناعة هي وزارة انتاج . وارتباط الجماهير بوزارات الانتاج والسيادة ليس مثل ارتباطها بوزارات الخدمات . ومن هنا يتضح لنا ان الهدف من ضرورة سيطرة الشعب على وزاراته مبني على اساس ارتباط مصالحه بها ، وليس على الوزارات التي تخطط وترسم السياسات الاقتصادية والمالية والاعلامية . فالمواطن الليبي لا يعنيه الخط الاعلامي الذي تنهجه الدولة بالقدر الذي يعنيه سير العمل في وزارة الصحة او وزارة الزراعة او وزارة التربية . ان وزارات السيادة والانتاج تهم السلطة السياسية ، بينما وزارات الخدمات تهم كل مواطن .

وبقدر ما كان للثورة الشعبية في البداية ايجابيات ، فانها ايضا سجلت الكثير من السلبيات . وهذا طبيعي حيث انها تجربة جديدة ، وتجربة من النوع الصاعق في مجتمع تعايش سنين طويلة مع البيروقراطية . وفي البداية استغل كثيرون وظائفهم في اللجان الشعبية ، لكن امكن بعد ذلك اسقاطهم .

ولقد اجتازت تجربة الثورة الشعبية المرحلة الاولى

بسلام حيث امكن تطويق حالات من الفوضى حدثت ، وبقيت امامها مراحل كثيرة لكي تزداد تأصلا ولكي تتبلور .

وامكن خلال بضعة اشهر قطف ثمار الثورة الشعبية ، حيث برزت في ساحة العمل السياسي وجـوه تبين انهـا خامات جيدة وطاقات من النوع الممتاز . وهذه الوجوه كانت في انتظار فرصة لها للخروج من القوقعة والخـوف وجاءت الثورة الشعبية لتكون الفرصة المناسبة .

ومعظم هذه الوجوه من النوع المثقف ، علما بان هنالك رؤساء لجان شعبية واعضاء لجان ليسوا مثقفيـن وليسوا متعلمين لكن هؤلاء ينطبق عليهم مفهوم العقيد القذافي للامي وللمتعلم وخلاصته « ان الامية لا تقترن بالبلاهة ابدا ، وحتى النبي محمد كان اميا .. ويمكن ان نجد شخصا اميا احسن من الذي يحمل شهادة عالمية » .

واذا كانت التفاعلات الثورية ومراحـل مـن النضال مكنت عامل مصنع او عامل منجم مـن الوصول الـى قمـة السلطة في الاتحاد السوفياتي (خروشوف مثلا كان فـي الاصل عامل منجم) فان الثورة الشعبية فـي ليبيا اوصلت وجوها كثيرة الى مواقع متقدمة في العمل السياسي منهـا على سبيل المثال لا الحصر مفتاح كعيبه الـذي كـان رئيسا للجنة الشعبية في محافظة مصراته ثم اصبح وزيرا للبلديات. وكما ان الثورة الشعبية هي التي اوصلت مفتـاح كعيبـة وعشرات غيره الى مواقع متقدمة فـي العمـل السياسي المسؤول ، فان هذه الثورة حطمت حاجـز الرهبة بين كـل مواطن في ليبيا واي مسؤول .

وفي استمرار سنلاحظ ان وجوها جديدة ستفرزها الثورة الشعبية . ولن تمر عشر سنين الا وتكون هذه الثورة فرزت كوادر شعبية ثورية .

ولان التجربة الجديدة في ليبيا تحتاج الى المزيد من الصقل ، وما دامت الثورة الشعبية لا حدود لها ... فانه كان لا بد من خطوات اكثر تقدما تفيد في تعميق التجربة . وعندما وجد القذافي ان نظام المحافظات ما زال يشكل حاجزا بين الجماهير والقيادة فانه الغى قبل حوالي سنة نظام المحافظات واحل محله نظام البلديات . وبدلا من ان تكون ليبيا عشر محافظات اصبحت ٤٦ بلدية . وبفضل هذه الخطوة حدث نوع من اللامركزية واصبحت المخاطبة مباشرة بين القيادة والجماهير الممثلة في بلديات .

والواقع ان المحافظ ـ قبل انهاء نظام المحافظات والعمل بنظام البلديات ـ كان يقف حجر عثرة امام تطلعات الوزراء لانه يمثل السلطة التنفيذية وله سلطات الوزير في المسائل الادارية والمالية ، ويتبع رئيس الوزراء . وكثيرا ما حدثت اشكالات كان لها تأثير اجتماعي نتيجة لنظام المحافظين . اما في نظام البلديات فان الاشكالات نادرا ما تحدث لسببين : الاول ان عميد البلدية يتبع وزير البلديات . والثاني لان عميد البلدية هو رئيس اللجنة الشعبية في منطقته ، اي انه السلطة التنفيذية .

لقد حلت الثورة الشعبية التي اعلنها القذافي مشكلة

الديمقراطية بمفهومها غير التقليدي في ليبيا . ولو ان القذافي لم يعلن شخصيا قيام الثورة الشعبية لما كان لهذه الثورة ـ ربما ـ ان تقوم ، وكانت ستتحول مع الوقت الى نوع من انواع المطالبة ، وربما كنا سنسمع عن احزاب وجمعيات تتألف وتعقد الاجتماعات في السر من اجل المطالبة بالديمقراطية التي تعكسها الثورة الشعبية .

ومشكلة القذافي انه اعلن الثورة من دون ان ينتظر المطالبة بذلك ، ومن هنا اعتبر معارضوه الامر وكأنه مسألة مزاجية .

والمهم ان تتطور الثورة الثقافية باستمرار ولا تتوقف عملية التفاعل . وحتى اذا حلت بعض النكسات فليس معنى ذلك ان التجربة غير ملائمة ولن يكتب لها النجاح . ونحن لو نظرنا الى ما يجري في الصين مثلا لوجدنا ان التفاعل عملية مستمرة ، وان الهزات التي تحدث بين الحين والاخر هي كمن يهز شجرة ملأى بالثمار ولا بد من سقوط المعطوب منها ، او كمن يهز غرسة من الورد لكي تسقط الاوراق التي ذبلت او التي لا أمل في نموها وتضمر يوما بعد يوم .

ولو نظرنا ايضا الى ما يجري في الصين وكيف انه بعد تجربة ثورية طويلة تقوم التظاهرات بينما قيادة ماوتسي تونغ التاريخية ما زالت تمارس مسؤولياتها ، لاكتشفنا ان التربة الثورية هي اغرب انواع التربة . لا ترتوي بسهولة ، ولكنها عندما ترتوي بشكل جيد تعطي كثيرا وتزداد الجذور عمقا .

وفي اي تقييم ليس من الجائز مقارنة تجربة الثورة

الشعبية في ليبيا مع غيرها ، لان نتيجة التقييم قد لا تأتي لمصلحة التجربة التي ما زالت في البداية . لكن النتيجة تأتي حتما لمصلحة التجربة عندما نقارن بين ليبيا السبعينات وليبيا الستينات ، او بين ليبيا اليوم ، ومعظم الدول العربية حيث الهوة ساحقة جدا بين الحكم والناس .

ان هنالك حقيقة لا جدال فيها وهي ان المواطن الليبي يمارس السلطة الشعبية وهي تجربة رائدة . والمزيد من ممارسة السلطة الشعبية يعني على المدى البعيد المزيد من ابتعاد السلطة السياسية .

وقبل ان تبدأ الثورة الشعبية كان ذلك نوعا من الاحلام الجميلة في راس معمر القذافي ، لكن بعدما بدأت هذه الثورة تحول الحلم الى حقيقة .

واذا كانت الثورة الشعبية هي نقطة البداية بالنسبة الى التجربة فان النقطة التي تليها ، والتي في ضوء ما ستحققه من نجاح ، يمكن اعتبارها نقطة النهاية ، هي المؤتمرات الشعبية ولجان القيادة .

وفي « الكتاب الاخضر » اوضح القذافي المسألة ، ونعرضها هنا بشكل نقاط زيادة في التبسيط :

- يقسم الشعب الى مؤتمرات شعبية اساسية .
- يختار كل مؤتمر لجنة لقيادته .
- من مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير المؤتمرات الاساسية ، لكل منطقة .

ــ تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبيـــة الاساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية .

ــ تصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجـــان شعبية ، وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملى عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة .

ــ بما ان المواطنين جميعـــا اعضاء تلـــك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفيا او مهنيا الـــى فئات او قطاعـات مختلفة كالعمال والفلاحين والطـلاب والتجـار والحرفيين والموظفين والمهنيين ... لـــذا عليهم ان يشكلوا نقابـــات واتحادات مهنية خاصة بهم ، عـلاوة عـــلى كونهم مواطنين اعضاء او قيادات في المؤتمرات الشعبية الاساسية او اللجان الشعبية .

ــ ما تتناوله المؤتمرات الشعبيـــة واللجـان الشعبيـة والنقابات والاتحادات يرسم في صورته النهائية في مؤتمـر الشعب العام الذي تلتقي فيـــه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبيـــة وقيادات النقابـات والاتحادات المهنيـة .

ــ وما يتناوله مؤتمر الشعب العام الـــذي يجتمـــع سنويا يطرح بالتالي على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية .

ــ مؤتمر الشعب العـام ليس مجمـوع اعضـاء او

اشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية . انـــه لقاء المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية .

ولقد اصبح بعد الصيغة الجديدة كل مواطن عضوا في الاتحاد الاشتراكي . وكان ذلك ضروريا لانه بموجب الصيغة السابقة المعمول بها في الاتحاد الاشتراكي كانت هنالك اعداد كبيرة من المواطنين لا تتمتع بحـــق العضوية لانهم يفتقدون الى شروط معينة . وفي الصيغة الجديدة ان كـــل مواطن عضو في الاتحاد الاشتراكي باستثناء « المحجور عليـــه وقت الحجر » كالمريض عقليا ، و « المدان في قضية مخلة بالشرف حتى يعود اليه اعتباره » و « مـــن يصدر بشأنه قرار مـــن المؤتمر القومي العام » .

ونتيجة للصيغة السابقة حـــدث ان كثيرين باتـــوا مستعدين للانضمام الى اي حزب والعمل حتى في الخلايا لان الانتماء السياسي ضرورة ، خصوصا اذا كان هنالك نوع من التمييز بين مواطن واخر . ولقـــد نشأ التمييز عندما سمح للبعض بالانتماء الى الاتحاد الاشتراكي وترك البعض الاخـــر الذي تنقصه الشروط في وضع من النوع الذي تنمو فيـــه الحساسيات بسرعة .

ان التجربة الجديدة رحبة ، وهي ستنجح بقدر مـــا يمارس المواطن الليبي دوره بمسؤولية ويعرف كيف يختـــار ممثليه الذين يشكلون بموجب الصيغة الهرمية المؤتمر القومي

العام . واذا مارس هذا المواطن دوره في الاطار الذي تبيحه التجربة وهو اطار رحب في اي حال لامكن عند ذلك القول مع القذافي « ان الشعب هو اداة الحكم » و « ان الشعب هو الرقيب على نفسه » .

واختصاصات المؤتمر القومي العام تسمح لمن يريد ان يراقب ويحاسب ممارسة هذا الحق . ولو القينا نظرة سريعة على هذه الاختصاصات لوجدنا انها بالغة الاهمية . وهذه الاختصاصات هي :

ـ دراسة ومناقشة تقارير مجلس قيادة الثورة المقدمة الى المؤتمر وبصورة خاصة ميزانية الدولة .

ـ قضايا الحرب والسلم .

ـ محاسبة السلطة التنفيذية وتوجيهها ويملي عليها السياسة التي تسير عليها .

ـ تعديل النظام الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

ـ التصديق على لوائح الاجراءات النظامية للمؤتمرات الشعبية الاساسية .

وتستوقفنا في هذه الاختصاصات بعض الامور التي لها طابع التساؤلات . وعلى سبيل المثال لا الحصر : هل ان المؤتمر القومي ـ الذي يمثل بالصيغة الجديدة كل الشعب الليبي ـ يستطيع اعادة النظر في الميزانية . وحول هذه النقطة اورد هنا ما تعهد به العقيد القذافي عندما اوضح سلطة المؤتمر القومي العام في الجلسة التي شرح فيها التجربة

الجديدة يوم ٢٧ نيسان ـ ابريل ـ ١٩٧٥ . ومـــا تعهد بـه تمثل بقوله : ان مجلس قيادة الثورة الذي ـ وفقـــا للاعلان الدستوري ـ هو الذي يقدم الحساب الختامي للميزانيـــة وهو الذي يعد ميزانية الدولة . وقبل التجربة الجديدة كان يتم اقرار الميزانية من دون مناقشة . لكن الامر سيتغير بعد الان . سيعرض مجلس قيادة الثورة الميزانية بشكل تقارير على المؤتمر القومي. وعلى المؤتمر ان يناقش ما يريد مناقشته. وفي ضوء المناقشة يعتمد مجلس قيادة الثورة الميزانية وفقا لتوصية المؤتمر الذي مـــن حقه تغيير الميزانية او تعديلها اذا تطلب الامر تغييرا او تعديلا .

وثمة تساؤل اخر : هل فـــي استطاعة المؤتمر القومـــي سحب الثقة بالحكومة ، ما دام هو بموجب الصيغة الجديدة اعلى سلطة سياسية في المجتمع ؟

وحول هذا التســاؤل يمكن الاستناد الى ما قاله القذافي في الجلســة نفسها . وخلاصة كلامه انـــه اذا كان هنالــك وزير او اكثر في الحكومـــة لا يصلحـــون او فشلوا فليس بالضرورة تشكيل حكومة جديدة ، وانما احلال وزراء جـدد محل الوزراء الذين لا يصلحون ، بل حتى يمكـــن اعطاء هؤلاء الوزراء فرصة ويملي المؤتمر القومي عليهم سياسة جديدة ، ومحاسبتهم بعد ذلك . واذا كان الوزير الذي لا يصلح مـــن اعضاء مجلس قيادة الثورة وتأكد ذلـــك فان عليه ان يترك منصبه الوزاري ويعود الى مكانه الاصلي عضوا فـــي مجلس قيادة الثورة .

ونأتي الى تساؤل مهم : ان المؤتمر القومي هو الذي يختص بقضايا الحرب والسلم وعقد المعاهدات . فهل معنى ذلك انه اذا قرر مجلس قيادة الثورة عقد معاهدة بين ليبيا ودولة اخرى او قرر مشاركة دولة اخرى في حرب ضد دولة ثالثة سيحصل على موافقة من المؤتمر القومي (الذي قد يصل عدد اعضائه الى الف) قبل ذلك ، او انه يعقد المعاهدة او يقرر المشاركة في الحرب ثم يناقش المسألة بعد ذلك في المؤتمر القومي ؟

الجواب عن ذلك لا يمكن تلمسه الا في المستقبل . لكننا نجد في طريقة انعقاد المؤتمر القومي ما من شأنه اعطاء شيء من الاجابة . ووفقا للصيغة التي اعتمدت فان المؤتمر القومي سينعقد سنويا او انعقادا غير عادي بدعوة من رئيسه او طلب من ثلث اعضائه . واذا لم ينعقد لاي سبب او لم يدعه الرئيس الى الانعقاد والسنة لم تمر فان من الممكن انعقاده اذا طلب ثلث الاعضاء عقد جلسة لدرس قضية تستوجب الدرس والمناقشة .

وهنالك تساؤل اخر : هل ستكون المناقشة حرة داخل المؤتمر القومي وهل ان اختلاف الاراء مسموح به ؟

يقول القذافي في معرض توضيح هذه النقطة انه « لا يشترط ان يكون المواطنون كلهم نسخة واحدة » ، ومعنى ذلك انه لا قيد على المناقشة لمن يريد ان يناقش .

واضيف ان المحك هو ما سيجري في الانعقاد المقبل للمؤتمر القومي . المحك اذا ناقش الاعضاء بحرية وبمسؤولية وبفهم وتقدير للظروف . والمحك اذا تقبل العقيد القذافي

النقد والمناقشة اللذين هما في اي حال الطريق الاسلم نحو التطوير ونحو تشذيب التجربة وتعميقها في النفوس .

ومرة اخرى ان القول بان التجربة الجديدة التي اعطاها القذافي من خلال « الكتاب الاخضر » شكل النظرية ، هي الحل لمشكلة الديمقراطية والحرية عند الانسان يكتسب بعض الشيء صيغة استباق الامور . لان الحكم عليها يأتي في اطار ما ستحققه من نتائج براقة ، وفي ضوء ما سيجري من نقاش في دورتين على الاقل يعقدهما المؤتمر القومي العام .

وتبقى مسألة الطعن المعنوي وتلك السهام الحادة التي يوجهها القذافي الى الحلول والنظريات السائدة . وما اوردناه في بداية هذا الفصل من عبارات قالها القذافي وهو يتحدث عما وصل اليه من حل بالنسبة الى الحرية والديمقراطية كان نموذجا .

وانا من الذين يفضلون لو ان القذافي بدل ان يقول «انني اعتقد اعتقادا اكيدا انه بقيام هذه التجربة الديمقراطية الفريدة انهارت كافة النظريات السياسية في العالم ... » قال « انني اعتقد انه سيكون لتجربتنا امل الوقوف جنبا الى جنب مع النظريات السائدة في العالم » .

... ومن الذين يفضلون لو ان العقيد القذافي بدل ان يقول « ان الكتاب الاخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة اداة الحكم » قال « ان الكتاب الاخضر يقدم حلا مثاليا او الحل الافضل لمشكلة اداة الحكم » .

... ومن الذين يفضلون ايضا لو ان الاخ معمر بدل ان يقول « حتى اعلان حقوق الانسان الذي يعتبر حتى عام

١٩٧٥ (اي قبل ان تبدأ التجربة الليبية) هو الوثيقة التي تضمن الحرية للانسان اصبح بقيام التجربة الديمقراطية في الجمهورية العربية الليبية التي قادها الشعب العربي الليبي لا يساوي قيمة تذكر » ... بدل ان يقول ذلك اكتفى بالقول « اننا نأمل في ان تعطي تجربتنا الانسان اضافة جديدة الى ما اعطاه اعلان حقوق الانسان » .

وفي دول كثيرة من العالم يمارس المواطن حريته في اجواء عريقة من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، من دون ان يقول حكام هذه الدول ما يقوله العقيد القذافي ، الذي يتمنى لتجربته النجاح والانتشار . والتبشير لا يكون بتحطيم الغير وانما باقناعه .

ومرة اخرى : ان الاسلام لم يلغ المسيحية ، والديانتان معا لم تلغيان الوثنية. وفي الدين الواحد هنالك طوائف عدة. واذا كان ذلك قائما بالنسبة الى الاديان السماوية فمن المسلم به ان يحدث بالنسبة الى النظريات السياسية . يعني ان ما يقوله الاخ معمر في « الكتاب الاخضر » حول الحرية والديمقراطية هو نظرية جديدة تضاف الى نظريات سبقتها ونظريات قد تليها . والبقاء في النهاية للاسلم ولمن يحقق نجاحا ويستقطب جماعات .

ونظرية الاخ معمر لا يتوقف نجاحها على نسبة الحماسة التي عرضها بها وهي نسبة مرتفعة جدا ، وانما على نسبة تطبيق ما تحتويه من افكار ومفاهيم على ارض الواقع في الجمهورية العربية الليبية ، هذا مع الاخذ في الاعتبار ان النظرية قد لا تنجح في ليبيا ، بينما تجد دول اخرى فيها حلا لمشكلة الحكم والديمقراطية .

« الحزب السياسي » و « الحزب الاجتماعي »

عندما نتابع بدقة تصريحات العقيد القذافي واحاديثه وخطبه امام الجماهير نقف على حقيقة مذهلة تتعلق بالاحزاب . وصحيح انه يحرص على اختيار الخط الثالث الا انه في نظرته الى الاحزاب اختار الخط الاكثر تطرفا والاكثر قسوة . فهو منذ البداية قال ان « من تحزب خان » وهو قول اتخذ مع الوقت صيغة الشعار الذي كتب على ملصقات ملأت جدران شوارع المدن الليبية . ثم قام في « الكتاب الاخضر » بتحويل هذا الشعار الى نظرية لا عودة عنها خلاصتها « ان الحزب هو الدكتاتورية العصرية وهو حكم جزء للكل » . وفي اي حال ان هذا التحديد هو اكثر تقبلا للمناقشة من الشعار القائل « من تحزب خان » ، علما بان قناعة القذافي بالشعار ما زالت قائمة .

وهذا الراي للقذافي في الحزب والتحزب يبدو منطقيا اذا كان « الكتاب الاخضر » وضع برسم التطبيق في ليبيا فقط ، حيث ان ما حققته الثورة الليبية في خمس سنوات لن يستطيع اي حزب تحقيقه بالاسلوب التقليدي

مهما نشط ، وربما لـن يستطيع تحقيقه ابـدا مـا دام لن يستطيع الوصول الى الحكم . فاذا كان المواطن الليبي يريد ان يتحزب من اجل تحقيق الاشتراكية فان ثورة الفاتح مـن سبتمبر حققتها . واذا كان المواطن الليبي يريـد ان يتحزب من اجل تحقيق الوحدة العربية فاننا لا نجد حاكمـا عربيـا مثل القذافي هاجسه الدائم تحقيق الوحدة العربية . واذا كان المواطن الليبي يريد ان يتحزب لانه يرى الاسلام مهددا بافكار من شأنها ان تهز قيمه فان الثورة الليبية تنشط الى حد المبالغة في المحافظة على الدين الاسلامي والوقوف الـى جانب المسلمين في كل بقعة من بقـاع العالـم . واذا كـان المواطن الليبي يريد ان يتحزب من اجـل وضع حـد لعبث الحاكم باموال البلاد وانفاقها على ملذاته وقصوره وحياتـه الاجتماعية ، فلا نعتقد ان هنالك حاكما عربيا واحدا يعيش حالة تقشف كالتي يعيشها القذافي ويخـوض سباقـا مـع الزمن لبناء ليبيا صناعيا وزراعيا وانسانيـا وعسكريـا . ومأخذ البعض عليه هو انه يتدخل في امـور كثيرة خـارج ليبيا وهذا التدخل يكلف الكثير . وبصرف النظر عن حجـم تكاليف هذا التدخل هنالك بديهيات من الطبيعي التسليـم بها وهي انه ما دام القذافي يدعو الى الوحدة العربية ويناضل من اجل ذلك فان الواجب يفرض عليه مساندة الوحدويـين اين وجدوا . وما دام القذافي يناضل من اجل التحرر فمن الطبيعي ان يساند حركات التحرر في العالـم . ومـا دام حريصا على البعث الاسلامـي فان الواجب يفـرض عليـه المساهمة في اي عمل او تحرك يقودان الى هذا البعث . واذا

كان البعض يرى انه اهتم اكثر مما يجب بافريقيا فان هنالك حقيقة لا بد من تسجيلها وهي ان الفضل الاكبر في تبدل موقف الدول الافريقية الذي وصل الى حد قطع العلاقات مع اسرائيل يعود الى القذافي . ولم يكن بالامر السهل اخراج اسرائيل من افريقيا ولكن ذلك حدث وانتقلت القارة السوداء من موقف المتعاطف مع اسرائيل الى موقف المؤيد للعرب وهو أمر كان له تأثيره الضخم في التحرك الديبلوماسي العربي وتوسيع دائرة العزلة حول اسرائيل .

واذا كان المواطن الليبي يريد ان يتحزب من اجل ان ينتقد فاننا نلاحظ بكثير من التقدير ان ذلك يحدث خلال المؤتمرات الشعبية وخلال جلسات الحوار التي يعقدها القذافي من حين الى آخر مع طلبة الجامعة . وفي حوار مع طلبة الجامعة في بنغازي جرى يوم ٥ آذار (مارس) ١٩٧٣ وحضرته قال بعض الطلاب كلاما من النوع الذي يقال في « هايد بارك » . وبدلا من ان يتضايق القذافي فانه استرسل في مناقشة هؤلاء الطلاب . وبدلا من ان يحجب الاعلام هذا الكلام فانه بثه بواسطة الاذاعتين المرئية والمسموعة وسجله كوثيقة في « السجل القومي » الذي يتضمن بيانات القذافي وخطبه التي يلقيها والاحاديث التي يدلي بها . وفي حوار آخر مع طلبة كلية الطب حدث الشيء نفسه . وجه بعض الطلاب انتقادات قاسية ودخل القذافي مع المنتقدين في حوار حاد . ولا اعتقد ان حاكما عربيا تقبل برحابة صدر كلاما وجهه اليه طالب كما حدث في هذا الحوار حيث قال احد الطلاب للقذافي « ان مجلس قيادة الثورة مخطىء

جـدا ... » .

واذا كان المواطن الليبي يريد ان ينشىء حزبا من أجل تحقيق الاستقلال السياسي للبلد فلا نعتقد ان لهـذا موجبا لان الثورة الليبية حققت ذلك بل انها تساعد آخـرين خارج الحدود من اجل تحقيق استقلالهم السياسي .

ان التفكير في انشاء احزاب داخل ليبيـا او التحزب لاحزاب خارجها يبدو في ظل التجربة الثورية الراهنة التـي يقودها القذافي نوعا من الترف الفكري أو حالـة من حالات الضجر الناشئة عـن قساوة الحياة الاجتماعية داخل ليبيا ، وعن التحفظ الذي لا ضرورة له حيال صراع الافكـار عـلى صفحات الصحف الليبية .

ونحن اذا تجاوزنا فتـرة الخمسينات بحزبيها اللذين كانا يتصارعان على الساحة الليبية وهما « حزب الاستقلال » و « حزب المؤتمر » على اساس انها فترة ينطبق عليها قـول القذافي في « الكتاب الاخضر » في معرض تحديده للحـزب بأن الحزب « هو قبيلة العصر الحديث » ... اذا تجـاوزنا هذه الفترة وعرضنا بشيء مـن الايجـاز فتـرة الستينات لوجدنا ان الساحة الليبية حفلت بنمو حركات حزبية قومية واسلامية كثيرة وانتظم بضع عشرات من الليبيين في خلايـا سرية ابرزها خلية بعثية وخليـة للقوميين العـرب وخليـة للشيوعيين . أما الاخوان المسلمون فكانوا يحظون بشيء من الرعاية والحماية من جانب الحكم الملكي . ثم اضيفت الـى الخلايا خلية لحزب التحرير .

ونحن لو سلمنا جدلا بأن تلك الخلايا كانت ستفرز خلايا تنجح في تجنيد المزيد من المواطنين الليبيين في احزاب تلك الفترة ، فهل كان في استطاعة اي من تلك الاحزاب ان يحكم ليبيا ذلك المجتمع الذي تلعب العقلية القبلية دورا كبيرا في حياته ؟ ان الجواب المسلم به هو : لا .

ومن المنطقي ان تنشط الاحزاب في ليبيا لو ان الذي حدث يوم الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ كان مجرد انقلاب عسكري جاء ليقطع الطريق على اماني الناس في الحرية والاشتراكية وعلى امانيهم في تحقيق الوحدة والعدالة الاجتماعية والمضي قدما في تحقيق الثورة الاجتماعية والثورة الزراعية . لكن الذي حدث لم يكن انقلابا وانما كان ثورة ومن نوع غير تقليدي .

وفي هذا الاطار يمكن النظر الى رأي القذافي في الحزب والتحزب ، وهو رأي يتميز بأنه قاطع وحاسم ربما لان العقيد القذافي من النوع الذي لا يبحث عن الكلمات التي تتسم بالمسايرة . وربما لان القذافي عسكري والعسكرية تتسم بالصرامة حتى في مرحلة وضع النظريات . وربما لانه في مرحلة التحضير للثورة فجع بالمناورات التي يلجأ اليها الحزبيون ، وربما لكل هذه الامور معا .

واذا كان القذافي يرى ان « من تحزب خان » مسألة تنطبق او يجب ان تنطبق على المواطن الليبي ، فان هذه المسألة لا يمكن ان تنطبق في اماكن او مناطق اخرى حيث

التحزب هو الاسلوب الذي لا اسلوب غيره للنضال من أجل تحقيق المطالب .

وهو في « الكتاب الاخضر » وضع نظرية . والنظرية لا تتسم بالشمولية الا اذا نشأت أنظمة في العالم العربي تشبه النظام الذي افرزته الثورة في ليبيا . اي بمعنى أدق لا يمكن ان يأخذ أحد خارج ليبيا بهذه النظرية . ومن هذا المنطلق يصبح التحزب الى حين قيام نظام ثوري واجبا وليس خيانة .

ان فكرة الحزب في أي حال ليست عربية وانما مستوردة . ولقد صدر الغرب الينا فكرة الاحزاب فلم نطورها وجعلناها مسرحا لا يقفل ابوابه للصراع السياسي . والقذافي الذي يتحدث عن الاحزاب بهذه القسوة تداخل مع حزبيين في بداية تعاطيه العمل السياسي . وفي تلك الفترة كان لا سبيل امامه لكي يصوغ معاناته كشاب يحكمه الاجنبي سوى التوجه نحو الحزب والتعاطي مع الحزبيين . ولكن القذافي صدم بالاحزاب والحزبيين فبدأت تنمو في ذهنه مفاهيم التغيير بالثورة . ولو ان القذافي لم يكن ضابطا في الجيش وينشط وسط مجموعة متجانسة ، لما كان في الامكان حدوث ثورة في ليبيا . وكل الاحزاب في العالم العربي عجزت عن الوصول الى الحكم . ولولا لجوء بعضها الى الجيش كالبعث مثلا في كل من العراق وسوريا لما كان في قدرتها ان تصل وتحكم .

ماذا يعني ذلك ؟

يعني ان مدفع الضابط ودبابته اقوى فاعلية من عقيدة الحزبي ومنشورات الحزب وتظاهراته .

وعندما تقترن الافكار القومية والعقيدة الاستقلالية بقوة مجموعة من الضباط ويصل هؤلاء الى الحكم فمن الطبيعي ان يتضايق الحزبيون لان هؤلاء العسكريين قطعوا عليهم طريق العمل البطيء على أمل الوصول الى الحكم . ولان هؤلاء العسكريين طبقوا في فترة وجيزة ما ينادي به الحزبيون ويرفعونه كشعارات وسط الجماهير .

وفي ضوء هذه النتيجة يتحول الحزبيون الى معادين للتغيير الذي حدث وتبدأ حملاتهم ويركزون على ان ما حدث لم يكن ثورة وانما مجرد انقلاب . ولقد واجه عبد الناصر من الحزبيين العرب في الخمسينات حملات فاقت في ضراوتها الحملات التي شنها الاستعمار عليه .

ومن هنا فما دام الحزبيون يتخذون هذا الموقف من الثورة ، فمن الطبيعي ان تقف الثورة ذلك الموقف المعادي منهم . ولو ان القذافي هاجم الحزبية والتحزب في خطاب او ان وسائل اعلامه تعرضت للحزب والتحزب والحزبيين ، لكانت المسألة عادية وطبيعية لها مبرراتها الموضوعية . لكن القذافي نسف فكرة الحزب بتحويله الموقف الى نظرية . فعبارة « من تحزب خان » شيء اذا وردت في سياق خطاب، وهي شيء آخر اذا كانت منطلق نظرية .

ونحن نلاحظ ان القذافي له صلات بحزبيين في طول

العالم وعرضه ويستقبل بعضهم ويساعد كثيرين منهم فهل هؤلاء « خونة » ؟

ان « الكتاب الاخضر » خلاصة نظرية في الحرية والديمقراطية والتمثيل الشعبي . واذا كانت هذه النظرية من اجل ليبيا فقط فان التقييم لها يختلف عما لو كانت نظرية برسم التطبيق في العالم كله .

ولا نعتقد ان مفهوم الحزب في الدول المتقدمة هو نفس المفهوم بالنسبة الى الدول النامية . وقد تكون نظرية القذافي ملائمة وتستهوي الثوريين الجدد في العالم الثالث، انما بعد ان تنجح في ليبيا . وقد يكون من المفيد في ضوء نتائج دورتين ناجحتين يعقدهما المؤتمر القومي العام ان يدعى حزبيون من مختلف انحاء العالم لمشاهدة التجربة عن طريق متابعة دورة للمؤتمر القومي . ان مثل هذه المبادرة تعيد بعض الشيء الاعتبار الى الحزبيين والاحزاب والتحزب بعد الذي جاء في « الكتا بالاخضر » عن الحزب مع الاخذ في الاعتبار ان القذافي لم يثبت في « الكتاب الاخضر » شعاره الشهير « من تحزب خان » كراي قاطع .

وفوق ذلك انه اذا سلمنا بأن الحزب « ليس اداة ديمقراطية على الاطلاق » بالنسبة الى دول العالم الثالث ، فانه ليس كذلك على الاطلاق بالنسبة الى الدول التي تجاوزت مرحلة الاكتفاء الذاتي من الحرية والتقدم الاقتصادي والتقني .

واذا كان القذافي ضد الحزب السياسي فانه ليس

ضد « الحزب الاجتماعي » بدليل انه بعدما لاحظ بعض التباطؤ في انتقال القبائل الليبية التي تشكل اكثرية السكان الى الثورة ، بدأ منذ فترة يحاول نقل الثورة الى تلك القبائل، اخذا في الاعتبار وهو في الاصل ابن قبيلة ان عملية تثوير المجتمع القبلي ليست مشكلة لان القبائل تملك مفاهيم بريئة وعفوية بالنسبة الى الحرية والديمقراطية . وعملية تثوير القبيلة التي بدات بشكل خلق « الحزب الاجتماعي » من شأنها ان تتطور بحيث يأتي يوم تكون الثورة فيه بمعناها الفكري وليس من خلال الخدمات والتطوير والتنمية التي تحدث بشكل حثيث ، وصلت حتى الى القابعين في بطن الصحراء الليبية . وهذه القبائل ما كان للحزب أن يصلها ابدا ولكانت ستشهر سيوفها وحرابها في وجوه الذين يبشرون بالمبادىء الحزبية ، لكن هذه القبائل مستعدة لتقبل تجربة التمثيل الشعبي . واهمية هذه الخطوة انها قد تزيل مع الوقت الارث الذي تركه الذين تعاقبوا على حكم ليبيا حتى ثورة ١٩٦٩ ، وهو تعميق الهوة بين ابن الصحراء وابن المدينة . واذا كتب لتجربة تحقيق « الحزب الاجتماعي » أي تثوير القبائل الليبية النجاح فان رقعة « الجمهور الثوري » ستزداد اتساعا ، وسيصبح ابناء القبائل الليبية قوة مؤثرة عسكريا تقف جنبا الى جنب مع الجيش في مواجهة اي عملية غزو خارجية محتملة تستهدف ضرب الثورة .

ومن المؤكد ان ابناء الصحراء الليبية الذين يشكلون

اكثرية السكان ما كان للحزب ، او حتى الاتحاد الاشتراكي بصيغته القديمة ، ان يقربهم من الثورة . ومن هنا يمكن النظر الى اللجان الشعبية على انها علاج اجتماعي منطلقه ان الثورة يجب الا تكون ثورة الجيش والنخبة ، أو بالاحرى ثورة الاقلية لحكم الاكثرية .

ومنظر القذافي وهو يقبل يد احد شيوخ القبائل بعدما قبل هذا الشيخ يد الاخ معمر ـ وهو منظر يتكرر في اللقاءات الكثيرة التي تتم بين القذافي وشيوخ القبائل الذين يزورونه ـ هو الرمز لمحاولات نقل الثورة الى القبائل من خلال « الحزب الاجتماعي » .

التجربة اللبنانية والتجربة المصرية

قياسا بنتائج تجربة الديمقراطية وحرية الراي في لبنان ، وهي تجربة فريدة من نوعها ، تبدو التجربة التي بدأ العقيد القذافي تطبيقها في ليبيا بأمل ان تنجح وتصبح مثلا يحتذى به ، تجربة مثالية .

ففي لبنان هنالك عشرات الصحف وعشرات الاحزاب وهنالك مجلس نيابي . وفي لبنان مارس اللبنانيون حريتهم الى درجة فاقت التصور . وعبروا عن آرائهم الى درجة فاقت الوصف . وساروا في تظاهرات وعقدوا ندوات واقاموا مهرجانات سياسية . وفي لبنان ايضا مارس اللبنانيون اغرب انواع الحرية والديمقراطية وهو حمل السلاح واستعماله . وفي لحظات سقط كل شيء وانتهت الديمقراطية في لبنان الى ابشع انواع الهمجية في التاريخ وذبحت الحرية بأيدي الذين كانوا يمارسونها .

وقياسا بنتائج تجربةعكسية عاشتها مصر على مدى

بضع سنوات في الخمسينات والستينات ، وهي تجربة ليست فريدة من نوعها في العالم العربي بل معتمدة من معظم الانظمة ، تبدو التجربةالتي بدأ القذافي تطبيقها في ليبيا بأمل ان تنجح وتصبح مثلا يحتذى به ، تجربة وسطية .

ففي مصر لم تكن هنالك حريات ، او ان الحريات كانت مقيدة وتمارس في اطار ضيق جداً ووفق ما هو مرسوم . وكانت صحف النظام لا تعكس الا ما هو مضيء . وبحث عبد الناصر عن صيغ كثيرة لتنظيم الشعب فاستحدث الاتحاد القومي وفشل واستحدث الاتحاد الاشتراكي ففشل . وكان هنالك مجلس نواب لكنه مؤسسة رسمية أكثر منه مؤسسة شعبية . ولولا الولاء التاريخي من جانب الجماهير المسحوقة في مصر لعبد الناصر لكان بعد هزيمة ١٩٦٧ سقط بشكل دراماتيكي .

ولقد بدأ عبد الناصر حكمه برفض الاحزاب ومطاردة الحزبيين وكان يحمي ثورته بممارسات وطنية من جانبه ولا يهتم بانشاء الجماهير الثورية . كان يحمي الثورة بشخصه وبالادوار التاريخية التي يقوم بها . وكانت القاعدة في حالة تشتت فلا الاتحاد القومي أمكنه استيعاب امانيها ولا الاتحاد الاشتراكي صقل لها مفاهيمها . وهي في الوقت نفسه محرم عليها الانتماء للاحزاب او ممارسة الحرية من دون ضوابط .

وسواء صحت مقولة ان عبد الناصر كان في صدد تنظيم جماهيره المصرية واحداث ثورات شعبية متلاحقة على

الطريقة الصينية لكن القدر لم يمهله ، او لم تصح ، فان عبد الناصر اخطأ مرتين . اخطأ عندما لم ينظم جماهير الثورة ظنا منه انه بالهالة التاريخية يمكنه حماية الثورة . واخطأ عندما سمح للاجهزة ان تمارس ادوارا غير انسانية وفي اوقات غير مناسبة . ولولا الولاء التاريخي للانجازات التي حققها عبد الناصر لكانت الناصرية في مصر ضربت اكثر بكثير مما نالته من ضربات ، مع الاخذ في الاعتبار ان تبعات الاجهزة القيت على نظام عبد الناصر فاختلط الدور التاريخي بالممارسات التي كان يمارسها رجال المباحث والمخابرات بطريقة غير انسانية .

يقودنا هذا الكلام الى انه قبل مطاردة الحزبي من الضروري ان تجد له البديل . وقبل ملاحقة الذي ينتقد من دون ضوابط ، من الضروري ان تجد له البديل . فلا يكفي منع النشاط الحزبي والاكتفاء بتشغيل الاجهزة للتأكد من ان المنع ساري المفعول ، بل من الضروري والضروري جدا ايجاد صيغة بديلة . ولا يكفي القبض على من يريد التعبير عن رأيه وزجه في السجن بل من الضروري والضروري جدا ايجاد صيغة بديلة .

والقذافي اتخذ موقفا حاسما من الحزب والتحزب ، وحدد مفهوما جديدا للممارسة الديمقراطية ووصلت به الحال الى اعلان الثورة الشعبية ثم التلويح بالعنف الثوري ثم تطور الامر الى درجة الزج الثوري ثم جدد الثورة الشعبية ثم اعلن الصيغة الجديدة التي يعتقد انها البديل المناسب

للاحزاب وللمجلس النيابي . وكل هذه الانتفاضات هي من النوع الصاعق الذي لا بد منه ما دام التوجه نحو احداث تحول ثوري ، مسألة لا عودة عنها ، سواء تحمل المواطن الليبي ذلك ام لم يتحمل . وفي الصيغة الجديدة يمكن المواطن الليبي ان يمارس حريته بشجاعة وممكن ان يحقق طموحاته ... شرط ألا يكون تقليديا .

وما دامت التجربة الديمقراطية في لبنان وهي اكثر التجارب تقدما سقطت . وما دامت تجربة عبد الناصر على هذا الصعيد كانت حديدية ، فهل يمكن ان تكون التجربة الليبية الوسطية حلا ؟

ان الجواب عن ذلك يبدو غير ممكن قبل ان تقطع التجربة في ليبيا خطوات الى الامام ، ويتأكد لنا ان المواطن الليبي في ظل هذه التجربة مارس حريته انما بمسؤولية ، وان الشعب في ليبيا هو اداة الحكم ووسيلتها وبدأ يراقب ويحاسب كما اشار القذافي الى ذلك في « الكتاب الاخضر » .

واذا كانت أفكار القذافي في الحرية والديمقراطية ، وصيغته البديلة للتمثيل النيابي ، وهي اللجان الشعبية ، **ستبقى حتى ظهور نتائج التطبيق ، افكارا نظرية ، فان ذلك لا يعني انها وضعت لتطبق بحذافيرها . فالمسالة ليست** مسألة قرارات ومراسيم وانما نظرية وافكار بعضها يحتاجه الواقع الراهن في ليبيا وخارجها ، وبعضها من النوع الصاعق الذي يحتاج الى ظروف مناسبة .

ولكنها في اية حال افكار تستهوي الذين لم ينخرطوا

بعد في سلك الحزبية ، او الباحثين عن صيغة غير تقليدية لممارسة الحرية والديمقراطية والتمثيل الشعبي تكون بديلا لما يحدث في بعض دول العالم الثالث وبالتحديد ما حدث في لبنان .

والمهم ان يبقى التطبيق داخل ليبيا في منأى عن هواجس الاجهزة واسلوبها الحديدي في التعامل مع الناس .

وهذا يقودنا الى نقطة ملفتة للنظر وهي ان قلق الاجهزة يجب ان يكون محكوما بضوابط .

ان الثورة الليبية مستهدفة ومعمر القذافي مستهدف، ولكن لماذا ذلك ؟

الجواب هو انه ما دام القذافي يتدخل في شؤون غيره فمن الطبيعي ان يتدخل الآخرون في شؤونه . وما دامت الثورة الليبية تتحرك في كل مكان ولها اصبع او اصابع في اماكن كثيرة من العالم العربي والعالم عموما ، فمن الطبيعي ان تكون مستهدفة . وما دام القذافي انطلاقا من تكوينه الفكري والسياسي وقناعاته الثورية والقومية لا يمكن ان يوقف التدخل ويصر على ان يكون للثورة النشطة الوحيدة في العالم العربي ، بعدما انتاب الآخرون جو من الهدوء ، دور في اي نقطة توتر من العالم ، من ايرلندا الى لبنان الى انغولا والفليبين . وما دام القذافي لن يوقفه صد الآخرين عن مطالبته بالوحدة ، وما دام على قناعة بأن حقوق فلسطين لا تمنح وانما تسترد بالقوة . ما دام الامر كذلك فان القذافي

سيبقى في استمرار مستهدفا ، وتبقى ثورته أيضا مستهدفة .

وفي مثل هذه الاجواء من الطبيعي ان تكون الاجهزة في حالة تنبه ويقظة ، شرط الا تحدث عملية خلط يدفع ثمنها بعض الابرياء ويتكرر في ليبيا ما حدث في مصر في الخمسينات والستينات . وما فعلته الاجهزة في هذه الفترة وجد من يصوره على انه السبب ، او احد ابرز الاسباب التي قادت الى الهزيمة التي واجهتها مصر عام ١٩٦٧ .

غير « الميثاق » و « الكتاب الاحمر »

لا يمكن اعتبار « الكتاب الاخضر » انه مثل « فلسفة الثورة » الذي اصدره جمال عبد الناصر ، ولا حتى مثل « الميثاق » الذي اصدره أيضا عبد الناصر . ولا يمكن اعتباره انه مثل « الكتاب الاحمر » لماوتسي تونغ . انه شيء مختلف تماما من حيث الظروف ومن حيث المضمون .

لقد أصدر عبد الناصر « فلسفة الثورة » في السنة الثانية للثورة بهدف طرح مبادىء لثورته تكون بديلا للشعار الذي طرحته عند قيامها وهو « الاتحاد والنظام والعمل » . وكان من الضروري ان يفلسف عبد الناصر ثورته ويحدد اهدافها وهويتها لان شعار « الاتحاد والنظام والعمل » يبدو اقليميا وضيقا وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ليست كذلك . وهذا ما حدث بالفعل . فقد حدد عبد الناصر في « فلسفة الثورة » الاهداف والهوية من دون التسليم بأن ذلك هو تحديد او شرح للاهداف ، ربما لانه كان يدرك ان زمن

التحديد يحتاج الى ممارسة طويلة ، وانه في ضوء الممارسة يستطيع ان يحدد . ومن باب الايضاح قال في مقدمة من بضعة أسطر ان « فلسفة الثورة » هي « محاولة لاستكشاف نفوسنا لكي نعرف من نحن وما دورنا في تاريخ مصر المتصل الحلقات ، ومحاولة لاستكشاف الظروف المحيطة بنا في الماضي والحاضر لكي نعرف في أي طريق نسير . ومحاولة لاستكشاف أهدافنا والطاقة التي يجب ان نحشدها لنحقق هذه الاهداف . ومحاولة لاستكشاف الظروف المحيطة بنا لنعرف اننا نعيش في جزيرة يعزلها الماء من جميع الجهات.. مجرد دورية استكشاف في الميدان الذي نحارب فيه معركتنا الكبرى من أجل تحرير الوطن من كل الاغلال » .

وللتذكير فان أهم ما جاء في « فلسفة الثورة » هو اعلان ارتباط مصر بثلاث دوائر : هي الدائرة العربية التي قال انها « الاوثق ارتباطا » والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية .

والتذكير أيضا ان عبد الناصر في « فلسفة الثورة » عام ١٩٥٣ تحدث عن « الدور الهائم على وجهه الذي يبحث عن البطل الذي يقوم به » . ولم تمض ثلاث سنوات الا وبدا عبد الناصر يمارس دور هذا البطل بتأميمه قناة السويس ، ثم تعاظم الدور وتعاظم .

... وتحدث ايضا عن القوة العربية المذهلة الناشئة عن النفط ، الذي كان سلاحا فعالا من اسلحة حرب ١٩٧٣

... وتحدث عن حلم لم يتحقق وهو ان يتحول موسم الحج الى « مؤتمر سياسي دوري يجتمع فيه كل قادة الدول الاسلامية ورجال الرأي فيها ، وعلماؤها في كافة انحاء المعرفة ، وكتابها، وملوك الصناعة فيها، وتجارها، وشبابها، ليضعوا في هذا البرلمان الاسلامي العالمي خطوطا عريضة لسياسة بلادهم وتعاونها معا ، حتى يحين موعد اجتماعهم من جديد بعد عام » .

واذا ، ان « فلسفة الثورة » عبارة عن خواطر او عملية استقراء متبصرة للمستقبل بينما « الكتاب الاخضر » شيء مختلف تماما لاسباب كثيرة . فالقذافي لا يحدد هدفا لثورة « الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ » لان الهدف على الصعيد القومي محدد منذ البداية ، ولان الثورة قامت في الاصل لتحقيق هذا الهدف وهو : تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية .

والقذافي لم يضع « الكتاب الاخضر » ليلغي شعارا طرح مع قيام الثورة كما حدث مع عبد الناصر ، وليحدد بشكل مبدئي اهدافا ، وانما وضع منهجا . وهو لم يضع المنهج الا بعد مرحلة شاقة ومضنية اجتازتها الثورة الليبية. وفي هذه المرحلة حدثت ممارسات وتولدت قناعات . وفي الواقع ان المرحلة كانت عبارة عن مرحلتين : مرحلة تثبيت الثورة التي قامت يوم الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، ثم مرحلة تثوير ليبيا جماهيريا وتنمية . والمرحلة الثانية بدأت مع خطاب زواره يوم ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٣ الذي

أعلن فيه القذافي قيام الثورة الشعبية . ولان هذه الثورة لا حدود لها وفي كل مرة يمكن ان تشهد حالات ثورية ، فان مرحلتها مستمرة . واستنادا الى ما اعرفه عن طموحات القذافي من خلال احاديث شخصية كثيرة معه ومع آخرين يشاركون بفعالية في تحقيق التجربة الليبية ، يمكن الافتراض بأن التفاعل الثوري سيستمر يتصاعد حتى العام ١٩٨٠ ، وفي ذلك العام تكون طموحات القذافي في « ليبيا غير معتمدة على النفط » قد تحققت أو قاربت على التحقيق. والبديل لـ « ليبيا غير معتمدة على النفط » ، هو « ليبيا صناعية وزراعية » . ومما لا شك فيه ان ليبيا ١٩٨٠ ستكون اذا استمر العمل كما هو جار منذ سنتين متكاملة ثوريا ، خصوصا ان التخلص من كابوس « ثروة النفط » من شأنه ان يحل عقدة أساسية .

ومن قناعات القذافي ان ليبيا ١٩٨٠ المتكاملة ثوريا المتخلصة من عقدة « ثروة النفط » لا يمكن ان تتحقق الا بفعل المواطن النقي . و « النقاء الثوري » هو التجاوب مع مضمون « الكتاب الاخضر » بل المطلوب ليس التجاوب فقط وانما التفاعل ... والتفاعل المستمر .

وهنا يجب الا نسقط من الحساب ان القذافي أخذ في الاعتبار ان « ليبيا ١٩٨٠ » قد تسقط اذا كانت غير قوية . وليس مصادفة ان خطط استيعاب الاسلحة المذهلة التي اشتراها القذافي من الغرب والشرق تكتمل مع حلول

العام ١٩٨٠ ، وهذا كله في أي حال سباق مع الزمن اثبت القذافي حتى الآن انه جدير بخوضه الى النهاية .

واذا كان « الكتاب الاخضر » عبارة عن منهج ولـذا لا يمكن مقارنته ب « فلسفة الثورة » فانه ليس تماما مثل « الميثاق » الذي قدمه عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ أيار (مايو) ١٩٦٢ . « الميثاق » هو الى حد ما عملية مراجعة للفترة من ١٩٥٨ الى ١٩٦١ ، فرضتها ظروف انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ، في حين ان « الكتاب الاخضر » هو عملية بلورة للثورتين في ليبيا : الثورة التي قامت في الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ، والثورة الشعبية التي دعا اليها القذافي في خطاب زواره ... وهو ايضا بمثابة الحسم للمسألة الديمقراطية كما يتصورها القذافي للمرحلة المقبلة في ليبيا ، والتي هي مرحلة « التكامل الثوري »

وصحيح ان هنالك منطلقا فكريا واحدا الى حد ما بين « الميثاق » و « الكتاب الاخضر » ، الا ان الحل الديمقراطي في « الكتاب الاخضر » يبدو اكثر ثورية منه في « الميثاق » الذي يتسم في تحليله وحلوله لمسألة الديمقراطية وحكم الشعب بالحد الاقصى من الليبرالية ، او من الثورية المتوازنة . وفي حين ان عبد الناصر حرص على استمرارية المؤسسات وتثويرها في حدود ــ ومنها مجلس النواب على سبيل المثال ــ فان القذافي اسقط

نهائيا من الحساب هذه المؤسسة واستبدلها بالمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ، هذا مع الاخذ في الاعتبار ان نظرة القذافي الى المجالس النيابية متشابهة مع نظرة عبد الناصر او ان نظرة الاول هي نفسها نظرة الثاني ، لكن عبد الناصر قام بعملية اصلاحية وتصحيحية لواقع المجالس النيابية ، بينما اختار القذافي اسلوب البتر .

هنا يتبادر الى الذهن سؤال : ايهما الاسلم ، اسلوب عبد الناصر ، أم اسلوب القذافي ؟

والجواب هو ان واقع البلد والظروف والتركيبة الاجتماعية تتحكم في الاختيار في مثل هذه الظروف . بالاضافة الى ذلك ان « الميثاق » وضع بعد انتكاسة (اي الانفصال) ولذا لا يمكن الا ان يكون من النوع المتوازن وليس الثوري . اما « الكتاب الاخضر » فلم تسبقه انتكاسات الا اذا اعتبرنا خيبات أمل القذافي بالوحدة مثلا نوعا من الانتكاسة .

ان ظروف مصر عندما طرح جمال عبد الناصر « الميثاق » ليست هي نفسها ظروف ليبيا عندما وضع معمر القذافي « الكتاب الاخضر » . ولكن « الميثاق » في اي حال لم يشكل الحماية الثورية المطلوبة لحكم عبد الناصر . فهل ان « الكتاب الاخضر » بعد تطبيق مضمونه سيشكل مثل هذه الحماية ؟

والمقصود بالحماية هنا هو اتساع دائرة المقتنعين

بمضمون افكار الكتاب . وعندما يحدث ذلك تضيق دائرة غير المقتنعين . وفي مثل هذه الحال تكون الغلبة للاكثرية المقتنعة وليس للاقلية غير المقتنعة .

والاقتناع هنا مرتبط بما ستحققه التجربة من نجاح . وعندما يجد المواطن ان مصلحته الحقيقية هي في الالتفاف حول افكار « الكتاب الاخضر » فان الحماية الثورية ستتحقق . وعندها يصبح « الكتاب الاخضر » في جيب كل ليبي ، تماما كما هو « الكتاب الاحمر » في جيب كل مواطن في الصين الشعبية .

هذه النقطة تنقلنا الى الحديث عن اوجه الشبه بين « الكتاب الاحمر » لماوتسي تونغ و « الكتاب الاخضر » لمعمر القذافي . وتنقلنا ايضا الى الحديث عن اوجه الشبه بين الثورة الثقافية في الصين والثورة الشعبية في ليبيا .

ان « الكتاب الاحمر » ليس كتابا بالمعنى الحقيقي يتضمن نظرية او منهجا وانما هو عبارة عن مجموعة اراء لماوتسي تونغ في كل القضايا من الاشتراكية والطبقة والامبريالية والعلاقة بين الجيش والشعب الى النساء والثقافة والفن والدراسة والنقد والنقد الذاتي . وهذه الاراء جمعت من خطب ماوتسي تونغ ومؤلفاته واحاديثه الصحفية ، واي مناسبات كلامية او كتابية . وحدث تبويب وتصنيف للاقوال ونشرت تحت تسمية « مقتطفات من اقوال الرئيس ماوتسي تونغ » . ولعل التسمية التي شاعت وهي « الكتاب الاحمر » كانت تسمية غربية على

اساس ان الاقوال لشيوعي واللون الذي تتميز به الشيوعية هو اللون الاحمر ، او على اساس ان غلاف المقتطفات كان احمر اللون .

لكن الامر مختلف بالنسبة الى « الكتاب الاخضر » ، فهو ليس عبارة عن اقوال ومقتطفات جمعت من كتب ومؤلفات سبق ان وضعها القذافي او من احاديث صحفية سبق ان ادلى بها او من خطب القاها في مناسبات او من جلسات حوار ادارها مع الناس . « الكتاب الاخضر » موضوع واحد كتب خصيصا ، لكنه في اي حال عبارة عن خلاصة تنظيرية الاسلوب والمنهج لبعض او لكثير مما قاله القذافي في السنوات الثلاث الاخيرة . وهو ليس ردا على احد بقدر ما هو طرح نظرية من ضمن النظريات المطروحة في العالم ... نظرية برسم التطبيق في ليبيا ، وبأمل التطبيق خارج ليبيا .

والتسمية التي اطلقت على الكتاب ليست عفوية ومن صنع اخرين وانما من اختيار القذافي نفسه . وهو قبل ان يضع « الكتاب الاخضر » قرأ كثيرا وناقش كثيرا وحذف واضاف . والتسمية منطلقها ذلك الرابط الروحي بين اعرق اشتراكي في التاريخ المعاصر وبين افتى حاكم عربي اشتراكي في التاريخ المعاصر نفسه .

وصحيح ان القذافي لم يدرس التجربة الصينية على الطبيعة ولم يجمعه لقاء او نقاش مع ماوتسي تونغ الا ان بين الاثنين رباطا روحيا بدا مع انبهار القذافي منذ اذار

(مارس) ١٩٧٣ بالثورة الثقافية في الصين . واذا اعتبرنا ان تسمية « الكتاب الاخضر » جاءت نتيجـــة طبيعية لهذا الانبهار ، فان المسيرة التي جرت عام ١٩٧٣ بدءا من حدود ليبيا مع تونس وانتهـــاء بمرسى مطروح كانت ايضا نتيجـــة لهذا الانبهار . وفي اي حال ان المسيرة الوحدوية الليبيـــة ستبقى تاريخيا اهم مسيرة شعبية بعـــد مسيرة ماوتسي تونغ التي حدثت عام ١٩٣٧ وكـــان القذافي لم يولد بعد . وتجدر الاشارة هنا الى ان القذافي والنخبـــة الثورية فـــي ليبيا لا بد درسوا التجربة الصينية قبـــل ان تقـــوم ثورة ١٩٦٩ ، لكن الانبهار الحقيقي حدث بعد الثورة الثقافية التي وجد القذافي انها اسلم اسلوب لابعاد الثورة عـــن مخاطر الترهل ولخلق جيل ثوري حقيقي ، على رغم مـــا في هـــذه الخطوة من محاذير ..

ولقد سبق الانبهار بالتجربـــة الصينية تصحيح مسار العلاقات بين ليبيا والصين الشعبية . وسيكون مـــن الخطأ الجسيم الا يتم لقاء بين صاحب اعرق تجربـــة اي ماوتسي تونغ وبين صاحب احدث تجربة اي معمر القذافي (مصادفة يبدأ الاسم الاول لكل منهما بحرف الميم) . فالاطلاع الفكري وحده لا يكفي وقراءة مؤلفات ماوتسي تونغ لا تكفي . وليس بالضرورة ان يكون اللقاء سياسيا ، وانما لقـــاء فكري بين رجل نقل بلاده من اقصى درجات التخلف والانهيار الـــى ارفع درجات الرقي ، وبين زعيم شاب بـــدأ الثورة مبكرا وبدأ التنظير مبكرا ولكنه يحقق الانجاز تلو الانجاز . ونحن نعرف ان القذافي من النوع الحريص عـــلى تعميم افكاره

وشرحها على امل غرسها في تربة المبادىء والنظريات وعلى امل ان ينمو ما غرسه ويسلك مسلك الشمول . وهو لولا هذا الحرص لما كان جلس بضع ساعات مع النخبة الفكرية في فرنسا يناقش معها نظريته الثالثة .

والقذافي يسير في خطى ماوتسي تونغ مع اضفاء الشخصية العربية والشخصية الاسلامية على الافكار والمبادىء والنظريات التي يطرحها . ماوتسي تونغ حول افكاره الى تعاليم وكان لهذا الامر فائدة ، بل فوائد ، حيث اصبح واضحا في ضوء ذلك ان من يؤمن بالتعاليم فهو مع ماوتسي تونغ والثورة . ومن لا يؤمن بها فهو ضد ماوتسي تونغ والثورة .

وهنا ارى الاشارة ضرورية الى ان الانتفاضات التي تحدث في الصين والتظاهرات التي تقوم بين الحين والاخر مردها ان ماوتسي تونغ وضع التعاليم في زمن غابر ولم يطورها بعد ذلك ، يضاف الى هذه المسألة ان الانتفاضات تحدث بعد الوفاق الصيني ـ الاميركي حيث لم يعد شعار « الامبريالية وجميع الرجعيين نمور من ورق » احد ابرز الشعارات التي طرحها ماوتسي تونغ في « الكتاب الاحمر » على بريقه وتوهجه ، او على الاقل لم يعد بالحدة التي كان عليها قبل ان يطرق الرئيس الاميركي السابق نيكسون ابواب الصين ثم بعد ان طرقها من بعده خلفه الرئيس فورد وطرقها غير مرة مفلسف الوفاق الصيني ـ الاميركي والسوفياتي ـ الاميركي هنري كيسنجر ، كأنما هؤلاء

افقدوا الثورية الصينية عذريتها ، وافقدوا الشعار الشهير الذي اطلقه ماوتسي تونغ عام ١٩٤٦ بريقه . وهـذا الشعار « الامبريالية وجميع الرجعيين نمور من ورق » تحول فـي وقت من الاوقات الى سلاح معنوي حـاد . وفي « الكتـاب الاخضر » شعارات كثيرة من هذا النوع الحاد التي ـ لانهـا تركز على الشعب ـ قد تتحول فـي ضوء نجاح تجربـة اللجان الشعبية الى اسلحة معنوية حادة .

وفوق ذلك هنالـك اسباب ومسببات اخرى لهـذه الانتفاضات التي تشهدها الصين بين الحين والاخر ، لعـل ابرزها على الاطلاق هي الصين ما بعد ماوتسي تونغ ، عـلى اساس ان زعيم الثورة الصينية وصل الى سن تسمح برغم دقة الانضباط الـذي ساد التجربـة الصينيـة ، بشيء من التململ والتحرك ... وحتـى التظاهر . وربما كـان منطلق هذا التململ التخوف مـن المستقبل بعـد ماوتسي تونغ ، او ربما كان منطلقه طموح بعض القيادات لادوار في المستقبل .

الى ماذا يقودنا هذا الكلام ؟

الواقع انه يقودنا الى القول ان « الكتاب الاخضر » يجب ان يكون متجاوبا مع المتغيرات وفـي ضوء نتائج التطبيق الاولية للتجربة الديمقراطية في ليبيا . فاذا اعتبر القذافي ان نظريته من الثوابت التي لا تتحمل المتغيرات فمعنى ذلك انها قد تصطدم ذات يوم ببعض الحقائق ويحدث نوع مـن المبارزة الفكرية بدل ان يحدث الاستيعاب .

كذلك ان القذافي وضع « الكتاب الاخضر » في زمن اللامهادنة العربية ، او الحرب على كل الجبهات . واذا جاء يوم حدث فيه وفاق بين الثورة الليبية والانظمة المجاورة والبعيدة وبردت الجبهات التي فتحتها يمينا وشمالا ، شرقا وغربا ، فهل ان هذا الوفاق سيلقي ظلالا على الافكار والنظريات التي طرحها القذافي وبلورها في « الكتاب الاخضر » ؟

انني من الذين يستبعدون ذلك ، لان « الكتاب الاخضر » ليس مرتبطا بالظروف ولا يعالج قضايا ظرفية .

وقد يقول قائل : ولكن « الكتاب الاخضر » هو منهج عمل للداخل ، فلماذا هذا الافتراض ؟ والجواب هو : ان « الكتاب الاخضر » ليس منهج عمل للداخل وانما هو اكثر اتساعا . والداخل هو ساحة الاختبار فقط .

وقد يقول قائل ايضا : الم يبكر معمر القذافي في وضع « الكتاب الاخضر » ، وهل كان من الضروري ان ينفرد في وضعه ؟

لعل القذافي وجد بعد خمس سنوات انه حان الوقت لكي ينقل الى كتاب خلاصة تبلور افكاره في القضايا التي تتزايد معاناة المواطن العربي حيالها وهي : الحرية والديمقراطية والوحدة والحزبية والمسألة الاقتصادية ومسألة الدين . وشعر القذافي ايضا ان مجرد وضع افكار لا يكفي او ليس هو الغرض ، وانما المطلوب صياغة هذه الافكار بشكل نظرية يقف الى جانبه من يتبناها ويقف ضده من يعارضها وتحدث عملية صراع الى ان يحدث اقناع او تسجل هزيمة .

وبعدما انهى الصياغة الاخيرة لـ « الكتاب الاخضر » كان وصل الى قناعة بان افكاره ونظرياته التي تضمنها الكتاب سليمة وثابتة وان من يرفضها لن يكون رفضه قائما على اساس علمي . ووصل الى قناعة ايضا بان الصيغة التي طرحها في نظريته لمفهوم الحرية والديمقراطية ليس لها نقيض ، في حين ان كل الصيغ الديمقراطية المطروحة لها نقيض .

ولقد اطلع القذافي على تجارب كثيرة قبل ان يضع نظريته لكنه لم يجر مناقشات على المستوى القومي، علما بان صياغة الفكر القومي الثوري ضرورية . وكان القذافي يعاني كثيرا من هذه المسألة ويرى انه لا بد من هذه الصياغة ، خصوصا ان الناصرية ــ وهو احد ابنائها ــ لم توثق .

ولو ان النظرية والافكار هي برسم بلد واحد هي ليبيا لما كان لهذه الملاحظة ان ترد ولكان طرحها بالشكل الذي طرحت فيه امرا طبيعيا . ولكن القذافي لا يريدها اقليمية ، ويريدها على الاقل قومية وعلى مستوى الوطن العربي . ولانه يريدها كذلك فان المناقشة على المستوى القومي كانت ضرورية مع الذين قد يقفون ضد النظرية ، ومع الذين يفترض انهم سيؤيدونها . ومن المؤكد ان المناقشات ربما كانت ستثري وتضيف وتعدل ، بما يتلاءم مع ظروف ليست قائمة في ليبيا ولكنها موجودة في دول عربية اخرى . ولان القذافي يريد لنظريته ان تستوطن ليس داخل ليبيا فقط وانما خارجها فان المناقشة في مثل هذه الحال كانت

ستهيء الارضيةالصالحة والاجواء المناسبة، وتطمئن العناصر التي تعتبر نفسها شريكة بشكل او اخر في النظرية وليست مجرد قارئة لها او منتظرة نتائج التطبيق في ليبيا لتقول رأيا في المسألة . وفي مثل هذه الحال لا نعود نجد من يبدي التحفظ ويقول ان القذافي يريد فرض نظريته على العالم وعلى الوطن العربي .

ان مناقشة « الكتاب الاخضر » الذي هو الخلاصة المبلورة للنظريةالعالمية الثالثة، في ندواتداخل ليبياوخارجها تسبق الصياغة كان سيمهد الطريق امام امكانات رحبة للتطبيق في المستقبل . وكان من شأن هذه الندوات ان تختصر او تنهي الجدل حول النظرية ، في حين ان الجدل سيبدأ الان .

وصحيح ان عبد الناصر لم يعقد ندوات في الداخل مع كل الاطراف ليناقش الميثاق قبل ان يضعه ، وان كانت جرت مناقشات في اطار غير رحب. وصحيح انه لم يطلب من الناصريين على مستوى الوطن العربي مناقشة افكار الميثاق . لكن « الميثاق » شيء و « الكتاب الاخضر » شيء اخر . ولم ينظر عبد الناصر الى « الميثاق » على انه خلاصة نظرية ، وانما كان في رايه مجرد افكار لمنهج عمل تصحيحي الى حد بعيد في اعقاب نكسة الانفصال .

ان المسألة ليست مسألة « كتاب » ولو حتى كان هذا الكتاب استثنائيا . ولكن المسألة مسألة نظرية في « كتاب » .. ونظرية من رجل في قمة المسؤولية ثوريا وقوميا ، بدا

تطبيقها على المستوى القطري بأمل تطبيقها على المستوى القومي . وهكذا فلا يمكن معالجة مثل هذا الكتاب بالاسلوب النقدي كأن يقال انه يتميز باسلوب سلس او باسلوب معقد. هذا الكتاب من النوع الذي يطالب بتحديد موقف منه

ولكن قد يكون معمر القذافي لم يتباطأ ولم يعقد الندوات في الداخل والخارج تفاديا منه ـ ربما ـ للدخول في متاهات الجدل ، خصوصا ان الجدل هو سمة المثقفين العرب . كذلك قد يكون حرص على ان يسرع في وضع « الكتاب الاخضر » ليس بعقلية صاحب الاختراع الذي يسارع الى تسجيل اختراعه قبل ان يسرق الفكرة احد، وانما بعقلية ان مرحلة التحول الثوري تضغط في ليبيا من اجل حسم امور كثيرة بينها مسألة الحرية والديمقراطية ، يضاف الى ذلك ان الثورة الشعبية التي حققت خطوات متقدمة باتت تحتاج الى بلورة فكرية . وسأفترض انه عندما وضع « الكتاب الاخضر » لم يضعه بعقلية صنمية ، اي انه يرفض بعد ذلك اي مناقشة له بهدف التوضيح او التعديل . وسأفترض ايضا انه وضعه ولسان حاله يقول : تعالوا نناقش ومن يقدم المنطق الاسلم والحجة الافضل والتحديد الاوضح والمفهوم الانقى ، يكون هو الغالب .

وثمة نقطة تحفظية على صعيد التسمية لا بد منها وتتعلق بالنظرية العالمية الثالثة التي جاء « الكتاب الاخضر » بمثابة القاموس لها ، وهي النظرية التي كثر الكلام عنها قبل ان تتحدد معالمها والتي ساهمت في هز العلاقات

المصرية ـ الليبية ، الامر الذي سيبقى حتى اشعار اخر احد اخطر الانتكاسات العربية .

وفي هذا المضمار سأفترض ان القذافي عندما اطلق التسمية انما اطلقها ببراءة وليس بعنفوان . ببراءة الذي يحلم بان تصبح هذه النظرية عالمية مع الوقت ، وليس بعنفوان المدعي او المغرور . وهو لا بد يدرك ان كارل ماركس لم يقل عندما وضع الماركسية انها « النظرية العالمية الماركسية » واكتفى بان وضع الاسس والمبادىء وبعد نضال طويل رافقته ثورات وضحايا كتب للماركسية ان تصبح نظرية ويعمل بها في دول كثيرة . كذلك ان الذين وضعوا النظرية الراسمالية لم يقولوا انها « النظرية العالمية الراسمالية » لكنها مع الوقت ونتيجة للاخذ بها في دول كثيرة من العالم اصبحت عالمية .

ولكن القذافي من النوع الذي لا تستوقفه الكلمات والتسميات على رغم ان مثل هذا الامر قد يحدث نوعا من الاستقبال او التقبل السلبي لفكرة ما . وكان الكثيرون يفضلون ان يكتفي القذافي ، مثلا ، بتسمية نظريته بـ « النظرية الثالثة » من دون اقحام كلمة « العالمية » . تاركا للزمن امر تصنيفها كنظرية عالمية ، او يبقيها مجرد افكار لثوري مخلص .

تساؤلات من أجل المستقبل

هنالك من يطرح هذه التساؤلات : لماذا لا يرتاح معمر القذافي من كل هذه المتاعب ؟

... ولماذا لا يحكم بطريقة تقليدية فيتحول الى رئيس جمهورية ويحول بلاده الى اغنى جمهورية في العالم ؟

لماذا لا يرتضي اللقب (صاحب الفخامة) بدلا من (الاخ العقيد) ولماذا يفضل المنزل المتواضع على القصور ، والتوجه الى الصحراء بدل الاستشفاء في اوروبا ، وتمضية بضعة ايام مع العمال والمزارعين في احد الاودية او المناطق الصحراوية بدل ممارسة رياضة التزلج مرة فوق جبال الالب ومرة فوق جبال النمسا ؟

ولماذا لا يكتفي من الحكم بموكب فخم يتقدمه عندما يتحرك من قصر الى قصر او من مكان الى اخر ، او من القصر الى المطار لاستقبال صاحب فخامة وتوديع صاحب جلالة ؟

ولماذا لا يوقف التدخل في شؤون الآخرين ، بحيث انه لم يترك بلدا عربيا واحدا لم يتدخل في شؤونه وآخرها

لبنان . كما ان بعض الدول الاجنبية في آسيا واوروبا وأميركا اللاتينية سجلت حالات تدخل قذافية ؟

ولماذا لا يتشبه بدول كثيرة في العالم محكومة بهدوء وبدساتير وقوانين وتعرف حدودها ونادرا ما تتدخل في شؤون غيرها ويميل حكامها الى التقاليد يعملون بموجبها ويتمسكون بها ؟

ولماذا هذا الاصرار على توظيف الثروة في خدمة الثورة علما بأن التكلفة باهظة ؟

ولماذا هذا التكديس للسلاح وهذه المبالغة في رفض الامر الواقع ؟ ولماذا هذا الاصرار من جانبه على تعريب كل شيء في ليبيا حتى اسماء العلم المتعارف عليها ؟

ولماذا كل هذا التفاهم مع الفاتيكان ؟ هل من اجل استعادة مسجد في الاندلس تحول بعد سقوط المجد العربي هناك الى كنيسة ، ام ان هنالك ما هو اهم ، يطمح اليه القذافي ؟

ولماذا اخيرا ، وليس آخرا « الكتاب الاخضر » الذي يريد من خلاله تقديم نظرية جديدة للحكم يقول انها ستنسف النظريات السائدة في العالم ؟

لماذا ؟ لماذا ؟ لماذا ؟

ان القذافي هو اكثر شخصيات العصر اثارة واكثرها شغفا بطرق القضايا المستعصية والمتفجرة ؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات لا بد من فهم شخصية القذافي . وعندما نفهم هذه الشخصية المثيرة نجد الاجوبة تتوالى بسرعة جوابا بعد جواب .

ان معمر القذافي ليس رئيس دولة من النوع التقليدي . وقد لا يصبح هكذا ابدا . ولقد قيل في فترة من الفترات ان المسألة مسألة حماسة الشباب وان هذا الثوري الاستثنائي الذي لا يرتاح ولا يترك غيره يرتاح ، سيصل عاجلا او آجلا عند سن معينة الى « استراحة الثوري » التي تشبه « استراحة المحارب » . ولكن من الواضح نه بعدما دخلت الثورة الليبية سنتها السابعة ما زال القذافي على حاله متحفزا دائما مستعدا ابدا جاهزا باستمرار لاقتحام اي مشكلة مستعصية او اي حالة متفجرة في العالم شرط ان تكون هذه المشكلة او تلك الحالة مرتبطة بشكل او آخر بقضايا الحرية والانسان . وبقدر ما يستطيع القذافي الاستغناء عن الآخرين ، بالقدر نفسه يمكن ان يصمد كثوري غير تقليدي .

والقذافي من النوع الذي يحلم بامجاد السنين الغابرة يوم كان العرب اسياد الموقف ، ويوم كان المسلمون « خير امة اخرجت للناس » . ويشعر ان العرب يجب ان يستعيدوا تلك الامجاد ، وان يعود المسلمون « خير امة اخرجت للناس » . ولقد نذر نفسه لهذا الفرض من دون ان يفترض انه قد يتعثر . فالمهم قبل التعثر او النجاح هو السعي . وبالاضافة الى ذلك انه يحلم بالدولة العربية الكبرى المحددة الاهداف والقيم ، ومن اجل ذلك تحولت الوحدة العربية بالنسبة اليه ما يشبه الكابوس . وهو حيال الوحدة مستعد لطرق الباب في اي لحظة سواء جاءه الجواب صدا او ترحيبا فاترا .

ولقد حاول كثيرون وبعضهم في قمة المسؤلية العربية ان يسخروا منه لانه فرض على دول اجنبية كثيرة اعتماد اللغة العربية في جوازات سفرها والا منع رعاياها من دخول الاراضي الليبية (حدث ذلك كثيرا الى ان رضخت هذه الدول) ، ولانه قام بعملية تعريب اسطورية في ليبيا شملت كل شيء ، بما في ذلك اسماء الشوارع واسماء انواع المرطبات واسماء انواع السيارات ... وحتى اسماء الصحف والمدن الاجنبية ، ناهيك بأسماء المدن الفلسطينية ، الى درجة اصبح الليبي يعرف « تل أبيب » باسمها الليبي نتيجة التعريب وهو « تل الربيع » . ولم ينظر هؤلاء الذين حاولوا ان يسخروا الى المسألة على انها نوع من الاصالة والعودة الى الجذور وانما نظروا اليها من زاوية فيها الحد الاقصى من الهزء والحد الادنى من الجدية .

وعندما اصر على ان يكون شعار علم اتحاد الجمهوريات العربية هو « صقر قريش » بدأ هؤلاء يقولون انه ليس هنالك طائر يحمل هذا الاسم ، وانما حامل الاسم هو انسان وبطل من ابطال التاريخ التليد المضيء . ولكن القذافي تجاوز ذلك ونظر الى المسألة نظرة غير مادية وانما نظرة رمزية .

وفي كل تحركاته وممارساته تتحكم فيه شخصية الانسان العربي غير المقهور وغير المسلوب الذي يؤمن بأنه قادر على ان يكون مبدعا .

وعندما شعر قبل سنتين ان العمل الثوري لا يحتمل الاجتهاد الخاطىء ـ وكان قرأ الكثير عن التجارب الثورية في العالم ـ قرر ان يطرح نظرية تحكم مسار العمل الثوري العربي، خصوصا انه لا وجود لهذه النظرية ... الا اذا استثنينا « الميثاق » الذي وضعه عبد الناصر عام ١٩٦٢ واراده محاولة اولية للتنظير وليس نظرية .

وفي قمة المشاغل كان يقرأ ويسجل على الورق بعض الملاحظات ، وتحولت الساعات التي يقرأ خلالها في مكتبته الفنية داخل منزله المتواضع في باب العزيزية بالقرب من مبنى مجلس قيادة الثورة ، الى امتع ساعات الليل والنهار . وقبل ان يشرع في كتابة « الكتاب الاخضر » كان قد تحول الى موسوعة ، ولمس ذلك الذين كان يناقش معهم بعض افكار الكتاب . وكان واضحا من خلال المناقشات انه ينتمي الى مدرسة فكرية تعتمد المعرفة فيها على الحدس والعفوية. فلا يمكن اعتبار ابناء هذه المدرسة انهم باحثون او دارسون ينتهي بهم البحث الى فكرة معينة وانما يضع فكرة مبنية على الحدس والعفوية ويدعمها بالبحث والدرس . وهذا الجانب من شخصية القذافي يرتاح اليه المثقفون لانهم عندما يكونون امام قائد مهتم بقضايا الفكر يصبح صراعهم معه صراعا بين مثقفين ، كذلك يصبح تجاوبهم معه ـ اذا حل التجاوب مع الافكار محل الصراع ـ تجاوبا من نوع مثالي . والمثقفون هؤلاء يقدرون في القذافي انه لا يريد ان يعيش في دائرة الآثار ، أو بمعنى آخر لا يريد ان يعيش عالة على الماضي او

اسير الماضي ، وان عليه قبل ان يستسلم للعيش اسير الماضي البحث عن طريق تتناسب مع ظروف الحاضر وآمال المستقبل . وبهذا الاختيار يعتبر القذافي انه اعطى الكثير من خلال « الكتاب الاخضر » الذي ناقشته قطاعات عريضة من المثقفين بعد صدوره . وكانت هذه المناقشات تدور في حلقات ويحدث في بعض مراحلها نوع من الاحتدام ، وهو ما تمنى القذافي حدوثه .

وصحيح ان القذافي يعرض في « الكتاب الاخضر » نظريته على اساس انه امر مسلم به وغير خاضع للاجتهاد ، الا انه في الوقت نفسه يرى ان ما يتضمنه الكتاب ليس مجموعة قوانين ، وانما نظرية قد تطبق ويثلج هذا الامر صدره ، وقد لا تطبق . وفي مثل هذه الحال سيشعر بالحزن العميق . لكن القذافي واثق ان كل من يقرأ كتابه سيقتنع بالنظرية على انها تصور جديد لمشكلة الحرية والديمقراطية التي تهم الانسان حيثما وجد ، ولانه كذلك فانه من النوع الذي يجب ان يناقش ليس كأي برنامج عمل ، ولا حتى بهدف النسف والتدمير .

وقد يقال ان الثورة الشعبية التي اعلنها القذافي هي الطبعة العربية للثورة الرائدة التي اعلنها ماوتسي تونغ في الصين . وقد يقال ان معمر القذافي هو الطبعة العربية لماوتسي تونغ . وقد يقال ان « الكتاب الاخضر » هو الطبعة

العربية لـ « الكتاب الاحمر » . وقد يقال ان المسيرة التي بدأت من حدود ليبيا مع تونس وانتهت في مرسى مطروح هي الطبعة العربية للمسيرة الصينية الشهيرة عام ١٩٣٤ . وقد تقال اشياء كثيرة في معرض الايحاء بأن في الامر ملامح تقليد ، لكن ذلك لا يضير ولا يضر . ثوري اقتفى اثر ثوري اعرق منه ، وثورة استفادت من تجارب ثورة سبقتها . ومع ذلك فهنالك اكثر من نقطة تجعل اوجه الشبه ليست متقاربة تماما . ففي الصين فجر ماوتسي تونغ الثورة الثقافية ضد خصومه لكي تبقى الماوية ، بينما لم يفجر القذافي الثورة الشعبية في ليبيا نتيجة وجود معارضة بدليل انه طلب من كل مواطن المشاركة في هذه الثورة . و « الكتاب الاحمر » وضع قيد التداول في الصين قبل الثورة الثقافية ، اما « الكتاب الاخضر » فوضع قيد التداول بعد « الثورة الشعبية » .

والذي اعرفه عن القذافي هو اعجابه بماوتسي تونغ وتقديره البالغ لشجاعته وواقعيته ومثاليته ، وكيف انه عندما اراد ان ينهي الخصوم لم يجند في سبيل ذلك الاجهزة البوليسية وانما فجر الثورة الثقافية من منطلق : لتبق الثورة وليذهب معارضوها . وعمليا ان ماوتسي تونغ فجر قنبلة نووية بشرية ، ووقف يرصد النتائج التي كانت على اي حال وفي اي معيار لمصلحة الثورة في بلاد الثمانمئة مليون نسمة .

وحتى اصداره « الكتاب الاخضر » كان القذافي يبحث

عن الضوابط غير الحديدية الطابع لبلاده . وفي البداية وجد ان في الشريعة الاسلامية ما يمكن ان يشكل ضوابط روحية الطابع . ولكنه يأمل بعد الآن في ان تكون افكار « الكتاب الاخضر » هي الضوابط الفكرية ، بحيث ان المزج بين الضوابط الروحية والفكرية في مجتمع مثل المجتمع الليبي يمكن ان يقود الى ولادة ثوريين اقل توترا من الثوريين المنتشرين في انحاء كثيرة من العالم . ومن هنا ان القذافي في موضوع الدين والتدين ليس ذلك المتعصب كما يفترض البعض ، او ذلك المتزمت كما ينظر اليه الخصوم . وانما هو ذلك المتصوف القلق في استمرار على الايديولوجية الدينية من ان تتلوث بالايديولوجيات الاخرى ، والساعي في الوقت نفسه الى تطعيم الايديولوجيات الثورية بمسحة من التدين . وسيكون له ـ تاريخيا ـ فضل كبير لو امكنه ذات يوم التوصل الى عملية التطعيم هذه .

ان القراءة المتأنية لـ « **الكتاب الاخضر** » تولد في عقل القارىء سلسلة من التصادمات لعل سببها ان القذافي يطرح للمرة الاولى بهذه الحدة فكر الرفض العربي ، وهو في أي حال ليس الرفض بالمفهوم السائد منذ ان بدا السعي يتكثف لحل دولي بدل الحل العربي لقضية فلسطين . رفض للتطبيق الديمقراطي السائد . ورفض لاسقاط دور الشعب في المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية . ورفض لمفهوم الحرية . ورفض لنظم عربية هي نظم اقليات وليست

نظم جماهير . وصحيح ان الاكتفاء الذاتي للمواطن الليبي الذي يقترن بتضخم بالنسبة الى النظام يساعدان على هذا التعاطي مع المشاكل الراهنة والموروثة في الوطن العربي ، الا ان هنالك دولا عربية أخرى درجة اكتفاء المواطن ذاتيا فيها اكثر ارتفاعا ودرجة تضخم النظام تصل الى حد الاكتناز ومع ذلك فان انعدام الدور القومي فيها يكاد يكون راسخا ومن المقدسات . وهذا معناه ان نوعية الحاكم وطموحاته تلعب دورا بالغ الاهمية في هذا المضمار . ومن باب المقارنة بعيدا عن المتاهات التي ستنشأ عن التسميات ، فانه بينما القذافي وضع الثروة في خدمة الثورة فان هنالك انظمة متشابهة على صعيد الفنى تشتري بالفائض لوحات وجزر ومزارع في اميركا واوروبا من دون ان تخفض من الميزانية المخصصة للتدخل ، او التداخل لخارجي ، تحت بند الثروة في محاربة الثورة .

وبصرف النظر عما اذا كان طرح معمر القذافي لافكاره حول الحرية والديمقراطية والحزب والتمثيل الشعبي حادا او غير حاد ، الا ان هذه الافكار سواء طبقت في المرحلة الراهنة ام لم تطبق ، او طبق بعضها ، ستكون بالنسبة الى جيل المستقبل ، أي جيل الربع الاخير من القرن العشرين افكارا من النوع الذي يعني للمواطن العربي شيئا ، خصوصا ان هذه الافكار ناشئة عن هموم شرعية للقذافي . وهي ايضا وبالقطع ، افكار لها مستقبل .

وفي نهاية قراءة متأنية لـ «الكتاب الاخضر» اجد نفسي اسجل ملاحظات بشكل نقاط محددة ، قد يكون بعضها تردد في بعض الصفحات السابقة ، في سياق الحديث عن ظروف الكتاب وخلفيته والمقارنة بينه وبين « الميثاق » من جهة و « الكتاب الاحمر » من جهة ثانية . وهي ليست ملاحظات وحسب وانما يمكن النظر اليها على انها اراء في هذا الكتاب الظاهرة والفريد من نوعه في تاريخنا المعاصر .

وهذه الملاحظات هي :

اولا ـ لماذا الافتراض بان الدكتاتورية هي على الاطلاق امر سيء ، والديمقراطية هي على الاطلاق امر جيد ؟

صحيح ان هنالك اشكالا بغيضة من الدكتاتورية في اذهان الجماهير ، الا انه لا يمكن اسقاط بعض الايجابيات للدكتاتورية . وفي بعض الاحيان يتحول « التصلب الثوري » او « الحرص الثوري » الى نوع من انواع الدكتاتورية . يضاف الى ذلك ان اعتبار الدكتاتورية امرا سيئا على الاطلاق معناه التسليم بأن كل ثورة مرفوضة . ومن البديهيات القول انه ليس هنالك ثورة في العالم امكنها تعبئة الجماهير دفعة واحدة ومنذ اللحظة الاولى لكي تكون مع الثورة ، ذلك ان السلطة السابقة المعادية للثورة تمكنت من تضليل قطاع كبير من الشعب مستخدمة كل امكاناتها كسلطة . وهكذا ، فما دامت عملية الثورة تقتضي دائما ممارسة الدكتاتورية ولو لفترة فاننا لا نستطيع ان نبدا تفكيرنا بأن كل دكتاتورية سيئة . ان الدكتاتورية تصبح

فعل سوء متى تحولت الى منهج حكم .

وحتى في ليبيا الثورة لم تصبح كل الجماهير مع الثورة بعد قيامها ، وهنالك حتى الآن جيوب ضد الثورة، بالاضافة الى ان المحاولة الانقلابية اكدت ان بعض اهل الثورة هم ضد الثورة . وعمليا ان الثورة الشعبية التي اعلنها القذافي كانت مزدوجة الهدف : جانب منها هدفه اختبار الوجود الثوري وفرز الثوريين من غير الثوريين . اما الجانب الآخر فهو تهيئة الشعب الليبي لخطوات اكثر تقدما على صعيد حسم مسائل الحكم ثوريا . ومن هنا يمكن القول ان الثورة الشعبية كانت موجهة ضد غير الثوريين وضد المعادين للثورة وضد الذين يعوقون مسار العمل الثوري من خلال المناصب التي يشغلونها . وبكلام آخر ان اللجان الشعبية لم تكن بالتحديد المطلق ، معبرة عن الشعب ، وانما عن القطاع الثوري في الشعب . وبهذا المفهوم كان هنالك قدر من الدكتاتورية حتى في اللجان الشعبية ، وهي نوع من انواع الدكتاتورية ذات الطابع الاضطراري وليس المنهجي .

ثانيا ــ ... والديمقراطية ايضا ليست حميدة دائما ، بمعنى انها ذات قيمة بالقدر الذي يكون للشعب فرصة للتعبير الحقيقي عن مصالحه . ولن يصل الشعب الى هذه القدرة للتعبير عن مصالحه تلقائيا الا بتربية سياسية ، لانه معرض للتضليل . والتربية السياسية تتم من خلال نضال

حثيث ضد اطراف معادية للشعب . واذن، هنالك صراع بين الشعب واعداء الشعب وهـذا فـي حـد ذاتـه يعنـي ان الديمقراطية تتم من خلال دكتاتورية الشعب ضد اعدائـه . ومن هنا ان الديمقراطية والدكتاتورية في مثل هـذه الحال ليسا نقيضين يلغي كل منهما الآخـر وانما تبدوان مرتبطتين وتفرز كل واحدة الاخرى .

ثالثا ـ ان الدكتاتورية البغيضة هي دكتاتورية اعـداء الشعب ضد الشعب وهي ايضا ديمقراطية مزيفة من جانب اعداء الشعب . وهؤلاء الناس (اي اعداء الشعب) يعبرون عن مصالحهم من خلال هذه الدكتاتورية .

رابعا ـ ا نالدكتاتورية المطلوبـة هـي اذن دكتاتورية الشعب ضد اعداء الشعب وهي دكتاتورية تفرز الديمقراطية من خلال توعية الجماهير . والقذافي ضمنا يقول بذلك فـي « الكتاب الاخضر » .

خامسا ـ ان المواجهـة ليست بيـن ادوات الحكـم باعتبار انها امر سيء وبين اللجان المنبثقة من الجماهير على اعتبار انها امر جيد .. ولكن المواجهة الحقيقيـة هـي بين ادوات الحكم التي تخدم دكتاتورية اعداء الشعب مـن جانب وادوات الحكم التي تخدم الشعب ضد اعدائـه مـن جانب آخر . ومن ضمن هذه الادوات المطلوب تأييدها الاداة الاكثر فعالية واقصد بها اللجان لشعبية .

سادسا ـ لا نستطيع ن نلغـي علـى الاطـلاق فكـرة

التفويض والتمثيل على اساس ان كل تمثيل دكتاتورية تلغي حق الشعب في الممارسة ، لان اللجان الشعبية هي في النهاية من اختيار المواطنين . وليس في الامكان حتى اشعار آخر تحقيق الديمقراطية المباشرة المطلقة ، لكن ذلك قد يصبح ممكنا في المستقبل بعد ان يتزود الانسان بتكنولوجيا في الاعلام يعرف عن طريق الآلات المتطورة التي افرزتها هذه التكنولوجيا وهو في منزله بكل صغيرة وكبيرة اولا بأول ويتمكن من ادارة زمام الامور من خلال الآلة الالكترونية . ولان تكنولوجيا العصر لم تصل بعد الى هذا المستوى . لذا لا بد من الانابة بشكل ما ، انما يجب ان تكون لانابة مدروسة وغير عشوائية .

ومن الطبيعي ان تختلف اشكال الانابة . فبعضها قد يكون سيئا بالفعل . وقد يكون بعضها الآخر هو القدر المتاح لتسيير دفة الامور .

سابعا ـ ليس من الضروري الافتراض ان القبيلة والطائفة والطبقة والحزب شيء واحد . وعلى الاقل ان القبيلة والطائفة من الاشياء الموروثة بالولادة ، بينما الطبقة ينتسب اليها الانسان الذي هنالك جانب منه موروث وجانب آخر غير موروث . موروث بمعنى ان العامل الفقير من الصعب ان يصبح رأسماليا ، ولكن ليس كل فقير محكوم عليه الا يصبح رأسماليا وينتمي الى طبقة الراسمالية .

اما بالنسبة الى الحزب فهذه المسألة اختيارية . بمعنى ان أي انسان ينضم الى حزب بمحض الاختيار .

وذلك يعكس لنا كم ان الفارق كبير وبديهي بين الحزب والقبيلة والطائفة والطبقة . ولو كان الحزب والطائفة والقبيلة والطبقة شيئا واحدا لما كانت لها مصطلحات مختلفة . والمصطلحات المختلفة تعبر عن مدلولات مختلفة . ويجب ان نأخذ في الاعتبار هنا ان ما هو قائم في المجتمع الليبي (الطائفة والقبيلة مثلا) ليس قائما في مجتمعات اخرى ، علما بان الطائفة والقبيلة ليست من المشاكل الحادة في ليبيا .

وقد يحدث بالفعل ان يحل الحزب محل الطبقة ، وتحل قيادة الحزب محل الحزب في اتخاذ القرارات . لكن حل مثل هذه المعضلة ليس بالضرورة ان يكون بالغاء فكرة الحزب وانما بالقضاء على لا ديمقراطية النظام الحزبي ووضع قواعد تمكن الجماهير من مراقبة قياداتها . وعمليا ان هذا يحدث في اللجان الشعبية .

وعموما انه ليس من الجائز الافتراض بأن الخط الفاصل بين الشيء المزيف والمنحرف وبين الشيء السليم هي اشكال الهيكل الاجتماعي . وتجدر الاشارة هنا الى انه في خط سير « الكتاب الاخضر » هنالك ادانة مستمرة للاشكال يقابلها تمجيد للشعب . وهذه التفرقة ليست منطقية لان الشعب لا يستطيع ان يمارس سلطته دون اشكال والا وقعنا في الفوضى والفوغائية التي يتحدث عنها القذافي في الصفحة الاخيرة من « الكتاب الاخضر » .

وهذه الملاحظات لا تعود واردة في حال نجاح التجربة

الديمقراطية التي رسم اسسها « الكتاب الاخضر » اما اذا لم تنجح فستكون الانتكاسة كبيرة . والقذافي نفسه يرى ذلك عندما يقول « ان عصر الجماهير وهو يزحف حثيثا نحونا بعد عصر الجمهوريات .. يلهب المشاعر ويبهر الابصار . ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقية للجماهير ، وانعتاق سعيد من قيود ادوات الحكم .. فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى والغوغائية من بعده ، ان لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب .. وتعود سلطة الفرد او الطبقة او القبيلة او الطائفة او الحزب » .

وسيكون انتكاس التجربة امرا مقلقا ، لانه يعني اخفاق المفهوم الثوري في عملية البناء الفكري والسياسي والتنظيمي . ومن هنا نفهم اصرار القذافي على ان تنجح التجربة . ومن هنا نفهم خط التشدد الذي اتسمت به أحاديثه وخطبه وتصريحاته الاخيرة التي دارت في معظمها حول التجربة ودور الشعب .

ويبقى ان « الكتاب الاخضر » محاولة تمس قدرة الجماهير على ان تعبر عن نفسها . وهي محاولة صادقة منطلقها هموم معمر القذافي المشروعة والمبررة لانتهاكات الديمقراطية والتلاعب بها . وفي تجربة الديمقراطية في لبنان ما يؤكد حدوث التلاعب، وما يبرر القلق ويجعل الهموم مشروعة .

ان الثورة الليبية التي قامت في الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩ ليست ثورة تقليدية ولذا من الطبيعي ان نرى ممارسات معمر القذافي من النوع غير التقليدي . واذا كانت الثورة التي قامت صبيحة الاول من أيلول ١٩٦٩ حققت الاستقلال السياسي للبلاد فان ذلك لم يكن الهدف الاول والاخير . وعلى مدى خمس سنوات نلاحظ ان القذافي يقوم بعملية تثوير مذهلة لا تتم في أي حال على حساب التنمية بدليل ان عملية التطوير تتم داخل ليبيا بلا انقطاع . ولعل ابرز انجازاته النفسية على الاطلاق هو انه حل عقدة نعرف انها من العقد التي تنعكس اثارها السلبية على نفسية المواطن وهي عقدة « دولة النفط » . وانه لامر بالغ الاهمية ان توضع ثروة النفط في خدمة الثورة داخليا وخارجيا وبجميع اوجهها . وهو في ممارساته الثورية يطبق ما قاله ماوتسي تونغ عام ١٩٣٦ « ان ما نحتاج اليه هو الجمع بين حرارة العاطفة ورباطة الجأش والعمل بصورة تجمع بين النشاط والانتظام » .

ولقد وضع القذافي نظرية يراها من وجهة نظره صحيحة . ومن موقع المسؤولية يرى انه من الممكن تطبيقها وانجاحها . ولقد طرحها من خلال « الكتاب الاخضر » لان النظرية ليست للحفظ في الادراج . ومن قبله وضع ماوتسي تونغ نظرية بل نظريات وقال في شأنها « اذا كنا نملك نظرية صحيحة ونكتفي بأن نجعل منها موضوعا لاحاديث لا طائل تحتها او نضعها على الرف ولا نطبقها عمليا فلن

يكون لهذه النظرية مهما تكن سديدة اي معنى على الاطلاق» .
لقد طرح معمر القذافي النظرية وبدأ التطبيق على الفور من المنطلق الذي يعكسه المثل الصيني « لا صعوبة في الدنيا امام قوة الارادة » .

وصحيح ان الثروة المادية لليبيا هي الاساس ، وان الثروة البشرية هي المشكلة ... الا ان ذلك ليس في اي حال سببا يقف دون تطلعات وممارسات ثورية قومية . ومن المؤكد انه لو كان عدد سكان ليبيا ١٥ مليونا بدلا من مليونين ، وكانت على هذا الغنى التي هي عليه وبهذه القيادة الثورية لكان الوضع غير ما هو عليه اليوم . ولربما كان تدرج دور الثورة الليبية ليصبح قياديا على المستوى القومي .

ونعود الى ما بدأناه : لماذا لا يحكم معمر القذافي بطريقة تقليدية فلا يتدخل في شؤون القريبين والبعيدين والابعد ، ولماذا لا يرتاح ويتنعم ؟ ولماذا لا يحول بلده الى اغنى بلد في العالم ويوظف المال في مشاريع خارج ليبيا بدل ان يوظف قسما منه في مساندة حركات تحرر عربية وعالمية ؟

والجواب : لانه ليس تقليديا . ولانه يعاني مأساة الحرية والديمقراطية والبرلمانية في العالم العربي . وهو عندما وجد ان اللجان الشعبية هي الحل للديمقراطية بينما غيرم يرى العكس ، لم يكن ضيقه من النظام البرلماني وبه امرا مستغربا . فقبل سنين طويلة كان ونستون تشرشل الذي ينتسب الى اعرق الدول في العالم بالنسبة الى النظام البرلماني وهي بريطانيا يقول : « ان كل الانظمة

في العالم سيئة ولكن النظام البرلماني اقلها سوءا » . والفرق بين القذافي وغيره انه من النوع الذي يبحث عن بدائل ، وانه من النوع الذي لم يتهيب الجماهير عندما اعطاها حلا يراه هو الاسلم غير متحفظ على المحاذير التي قد تنشأ عنه . والحل الذي هو المجالس الشعبية تختصره عبارته التي اوردها في « الكتاب الاخضر » وهي : « المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية » لان النظم النيابية « حل تلفيقي لمشكلة الديمقراطية » .

ومرة اخرى ، ان نجاح التجربة الديمقراطية في ليبيا ، من شأنه ان يحولها الى ظاهرة بالغة الاهمية ، ومن شأنه ان يكرس « الكتاب الاخضر » كقاموس للثورة الليبية بأمل ان يصبح مع الزمن قاموسا للثورة العربية خصوصا ان البعث لم يتمكن من وضع نظرية ، وان الناصرية لم تنتقل من « الدائرة الجماهيرية » الى « الدائرة النظرية » .

ومن المهم جدا لكي تشق التجربة طريقها بنجاح « ان يوجه النقد في حينه وليس بعد فوات الاوان » كما تقول عبارة شهيرة لماوتسي تونغ ، وان يكون هنالك تمييز بين « الانضباط الثوري » و « الانضباط الحديدي » .

وصحيح ان المبادىء الكبيرة مثل الكوارث الكبيرة تلتهم الكثير من الناس ، وهذا ما حدث بالنسبة الى الدعوة

الاسلامية وبالنسبة الى الثورة في روسيا ... الا ان معمر القذافي الذي يرفض ان يكون تقليديا ، في امكانه ان يسلك الطريق التي تبقي الثورة والتحول الثوري في منأى عن المقتضيات التقليدية ، اي عن الدموية ، يساعده في ذلك انه محاور وهو في الحكم بينما المعروف عن الثوريين في العالم كله انهم محاورون وجدليون ما داموا بعيدين عن الحكم . ويساعده أيضا أنه جماهيري ويذوب في وسط الجماهير عاطفة وحماسة . ويساعده ايضا وايضا انه ليس حزبيا ، في حين ان الثوريين الذين وصلوا الى الحكم في دول كثيرة كانوا حزبيين وهاجسهم خوفهم من الآخرين غير الحزبيين . ويساعده كذلك انه وسطي يؤمن بالخط الثالث وعلى هذا الاساس لا مشكلة .

وفي هذه الحال يصبح تلويحه بالعنف الثوري وتصبح الملصقات المعلقة على الجدران في ليبيا ومنها « بيضاء في وجه الشعب حمراء في وجه الاعداء » .. يصبح ذلك مجرد حالة تنبه ، ومجرد « ردع ثوري » لفظي في انتظار استكمال التوعية السياسية المطلوبة في استمرار في مرحلة التحول الثوري ، خصوصا ان المجتمع الليبي يعيش ظروفا موضوعية تجعل مسألة التوعية السياسية تستغرق الكثير من الوقت والكثير من الجهد .

وفي نهاية هذه الدراسة اجد نفسي أطرق بالحد الاقصى من الهدوء نقطة اعرف سلفا انها حساسة بالنسبة الى معمر القذافي وتتعلق بمستقبل الثورة .

ان نظرة القذافي الى الحزب بالمفهوم التقليدي السائد والمتبع نظرة منطقية يلتقي فيها معه معظم المثقفين والواعين العرب . ولكن ما الذي يمكن ان يحدث للثورة الليبية لو حدث أمر ما للعقيد القذافي . ان الاعمار بيد الله ولكن هذا لا يمنع من الافتراضات . اليس من المحتمل في مثل هذه الحال ان يأتي أحدهم ويعلن « حركة تصحيحية » وينهي سلالة الثورة مع الوقت ؟

ونحن نعرف ان « أهل الثورة » ليسوا بهذا التماسك، بدليل ان بعضهم فكر ب « الحركة التصحيحية » بينما القذافي مازال في قمة المسؤولية . ان نقاط الخلاف قبل تنفيذ الثورة تكون قليلة ولذلك يظهر جماعة الثورة اكثر اتفاقا لان الهدف لا يتجاوز عند بعضهم اسقاط نظام . وبعد تنفيذ الثورة يبدأ ظهور التناقضات وأحيانا الخلافات . البعض يحتج على المسلك والبعض يرى اختصار الطموح والبعض تنمو فيه بعض التطلعات والنعرات . وهذا ليس بجديد على اي نظام ثوري . الثورة المصرية سجلت حالات كثيرة من هذا التناقض ، والثورة الجزائرية أيضا ، وحتى الثورة في الصين حدث في داخلها ما هو أخطر . وانا هنا أعرض الامثلة بشكل تسميات من دون الخوض في التفاصيل والظروف وحالات التفجر التي حدثت .

ولعل الثورة الليبية صمدت اكثر من غيرها في وجه التناقضات بدليل ان التفجر لم يحدث الا بعد السنة الرابعة .

وفي ضوء مثل هذا الواقع واحتمال غياب القذافي لامر قدري فجأة من الذي سيحمي الثورة ؟

ان الثورة الشعبية لا تستطيع ، لاننا بذلك نحملها ما لا طاقة لها على تحمله ، خصوصا ان الجماهير ، وبالذات الجماهير الليبية ، مزاجية ولا يمكن ان تبقى في ثورة دائمة .

ومن هنا ان فكرة الحزب المرفوضة الآن من قبل معمر القذافي قد تصبح مقبولة بعد تولد قناعات معينة ، أو بعد ان يستشعر الخطر على الثورة .

وفي الصين التي لا يخفي القذافي انبهاره بتجربتها لم تكن الثورة الثقافية بحراسها الحمر وملصقاتها هي الحل ، وانما دعمت الحزب الموجود اصلا . والدليل على ان الثورة الثقافية لم تكن الحل وانما كانت عنصر دعم للحزب ، هو ان حالات المخاض الثوري لا تتوقف . وفي نهايتها يسقط الذين يشكلون في نظر قيادة الحزب خطرا على مستقبل **الثورة** [*]

ومن المؤكد انه في ضوء تطبيق التجربة التي صاغ القذافي نظريتها في « الكتاب الاخضر » سيتخذ القرار الكبير ، اذ ربما تثبت الجماهير جدارة في حماية الثورة ، خصوصا بعد ان اعطيت هذه الجماهير سلطة شعبية لم تعط لجماهير خارج ليبيا من قبل . واذا كانت التجربة لن تنجح كما يريد القذافي فانه في اي حال سيكون حزينا وقد يردد بهمس من دون ان يسمع رنة حزنه احد ، المثل الصيني

« المبادىء او الاحلام التي تموت بعضها يكون موته اثقل من جبل وبعضها يكون موته اخف من الريش » .

والتجربة التي يناضل من اجلها القذافي هي من النوع الذي يكون الحزن عليها أثقل من الجبل .

ولعل القذافي تحسبا لذلك انهى كتابه ببضع كلمات تلخص الامر الواقع وهي « هذه هي الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية . اما من الناحية الواقعية فان الاقوياء دائما يحكمون .. اي ان الطرف الاقوى في المجتمع هو الذي يحكم » .

ملحق

الكتاب الأخضر

الفصل الأول
حل مشكلة الديمقراطية

اداة الحكم

« اداة الحكم هي المشكلة السياسية الاولى التي تواجه الجماعات البشرية » .

« الاسرة يعود النزاع فيها اغلب الاحيان الى هذه المشكلة » .

« اصبحت هذه المشكلة خطيرة جدا بعد ان تكونت المجتمعات الحديثة » .

تواجه الشعوب الآن هذه المشكلة المستمرة وتعاني المجتمعات العديد من المخاطر والآثار البالغة المترتبة عليها . ولم تنجح بعد في حلها حلا نهائيا وديمقراطيا . ويقدم هذا الكتاب الاخضر الحل النظري النهائي لمشكلة اداة الحكم .

ان كافة الانظمة السياسية في العالم الآن هي نتيجة صراع ادوات الحكم على السلطة صراعا سلميا او مسلحا كصراع الطبقات او الطوائف او القبائل او الاحزاب ، او الافراد ونتيجته دائما فوز اداة حكم : فرد او جماعة او

حزب او طبقة .. وهزيمة الشعب ، اي هزيمة الديمقراطية الحقيقية .

ان الصراع السياسي الذي يسفر عن فوز مرشح ما بنسبة ٥١ بالمئة مثلا من مجموع اصوات الناخبين تكون نتيجته أداة حكم دكتاتورية ولكن في ثوب ديمقراطي مزيف، حيث ان ٤٩ بالمئة من الناخبين تحكمهم اداة حكم لم ينتخبوها ، بل فرضت عليهم . وتلك هي الدكتاتورية . وقد يسفر هذا الصراع السياسي عن فوز اداة حكم لا تمثل الا الاقلية ، وذلك عندما تتوزع اصوات الناخبين على مجموعة مرشحين ينال احدهم عددا اكبر من الاصوات بالنسبة لكل واحد منهم على حدة، ولكن اذا جمعت الاصوات التي نالها الذين أقل منه اصبحت اغلبية ساحقة ، ومع هذا ينجح صاحب الاصوات الاقل ، ويعتبر نجاحا شرعيا وديمقراطيا ! وفي الواقع تقوم دكتاتورية في ثوب ديمقراطية زائفة . هذه هي حقيقة النظم السياسية السائدة في العالم اليوم . والتي يبدو واضحا تزييفها للديمقراطية الحقيقية ، وانها أنظمة دكتاتورية .

□ المجالس النيابية

المجالس النيابية هي العمود الفقري للديمقراطية التقليدية الحديثة السائدة في العالم والمجلس النيابي تمثيل خادع للشعب ، والنظم النيابية حل تلفيقي لمشكل

الديمقراطية . المجلس النيابي يقوم اساسا نيابة عن الشعب وهذا الاساس ذاته غير ديمقراطي ، لان الديمقراطية تعني سلطة الشعب لا سلطة نائبه عنه .. ومجرد وجود مجلس نيابي معناه غياب الشعب . والديمقراطية الحقيقية لا تقوم الا بوجود الشعب نفسه لا وجود نواب عنه . اصبحت المجالس النيابية حاجزا شرعيا بين الشعوب وممارسة السلطة ، حيث عزلت الجماهير عن ممارسة السياسة ، واحتكرت السيادة لنفسها نيابة عنها .. ولم يبق للشعوب الا ذلك المظهر الزائف للديمقراطية المتمثل في الوقوف في صفوف طويلة لوضع اوراق التصويت في صناديق الانتخابات .

ولكي نعري المجلس النيابي لتظهر حقيقته ، علينا ان نبحث من اين يأتي هذا المجلس .. فهو اما منتخب من خلال دوائر انتخابية او من خلال حزب او ائتلاف احزاب او بالتعيين . وكل هذه الطرق ليست بطرق ديمقراطية ، اذ ان تقسيم السكان الى دوائر انتخابية يعني ان العضو النيابي الواحد ينوب عن آلاف او مئات الآلاف او الملايين من الشعب حسب عدد السكان . ويعني ان النائب لا تربطه أية صلة تنظيمية شعبية بالناخبين اذ يعتبر نائبا عن كل الشعب كبقية النواب هذا ما تقتضيه الديمقراطية التقليدية السائدة .. ومن هنا تنفصل الجماهير نهائيا عن النائب ، وينفصل النائب نهائيا عن الجماهير . وبمجرد حصوله على اصواتها يصبح هو المحتكر لسيادتها والنائب عنها في

تصريف امورها .. وهكذا نرى ان الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم الآن تخلع القداسة والحصانة على عضو المجلس النيابي بينما لا تقر ذلك بالنسبة لافراد الشعب ، ومعنى هذا ان المجالس النيابية اصبحت اداة لسلب السلطة الشعبية واحتكارها لنفسها . واصبح من حق الشعوب اليوم ان تكافح من خلال الثورة الشعبية من اجل تحطيم ادوات احتكار الديمقراطية والسيادة السالبة لارادة الجماهير المسماة المجالس النيابية وان تعلن صرختها المدوية المتمثلة في المبدأ الجديد (لا نيابة عن الشعب) اما اذا انبثق المجلس النيابي عن حزب نتيجة فوزه في الانتخابات فهو في هذه الحالة مجلس الحزب وليس مجلس الشعب فهو ممثل الحزب وليس ممثلا للشعب ، والسلطة التنفيذية التي يعينها المجلس النيابي هي سلطة الحزب الفائز وليست سلطة الشعب ، وكذلك بالنسبة للمجلس النيابي الذي ينال كل حزب عددا من مقاعده ، فأصحاب تلك المقاعد هم ممثلون لحزبهم وليسوا للشعب ، والسلطة التي يقيمها هذا الائتلاف هي سلطة تلك الاحزاب المتألفة وليست سلطة الشعب . ان الشعب في مثل هذه الانظمة هو الفريسة المتصارع عليها ، وهو الذي تستغفله وتستغله هذه الادوات السياسية المتصارعة على السلطة لتنتزع منه الاصوات وهو واقف في صفوف منتظمة صامتة تتحرك كالمسبحة لتلقي بأوراقها في صناديق الاقتراع ، بنفس الكيفية التي تلقى بها اوراق أخرى في صناديق القمامة ، هذه هي

الديمقراطية التقليدية السائدة في العالم كله سواء النظم ذات الحزب الواحد او ذات الحزبين او ذوات الاحزاب المتعددة ، او التي بدون احزاب . وهكذا يتضح ان (التمثيل تدجيل) اما المجالس التي تقام نتيجة التعيين والوراثة فلا تدخل تحت اي مظهر للديمقراطية . وحيث ان نظام الانتخابات للمجالس النيابية يقوم على الدعاية لكسب الاصوات .. اذن هو نظام (ديموغوجي) بمعنى الكلمة ، وان الاصوات يمكن شراؤها ويمكن التلاعب بها .. وان الفقراء لا يستطيعون خوض معارك الانتخابات ، وينجح فيها الاغنياء دائما ... وفقط !

ان نظرية التمثيل النيابي نادى بها الفلاسفة والمفكرون والكتاب ، عندما كانت الشعوب تساق كالقطيع بواسطة الملوك والسلاطين والفاتحين وهي لا تدري ... وهذا كان اقصى ما تطمع فيه الشعوب في تلك العصور ، هو ان يكون لها ممثل ينوب عنها مع اولئك الحكام وكان ذلك مرفوضا من قبلهم ، ولهذا كافحت الشعوب مريرا وطويلا لتحقق ذلك المطمع ! اذن لا يعقل الآن بعد انتصار عصر الجمهوريات وبداية عصر الجماهير ان تكون الديمقراطية هي الحصول على مجموعة قليلة من النواب ليمثلوا الجماهير الغفيرة ، انها نظرية بالية وتجربة مستهلكة . ان السلطة يجب ان تكون بالكامل للشعب .

ان اعتى الدكتاتوريات التي عرفها العالم قامت في ظل المجالس النيابية .

□ الحــزب

الحزب هو الدكتاتورية العصرية .. هو اداة الحكـم الدكتاتورية الحديثة .. اذ ان الحزب هو حكم جزء للكل .. وهو آخر الادوات الدكتاتورية حتى الآن ، وبمـا ان الحزب ليس فردا ، فهو يضفي ديمقراطية مظهرية بما يقيمه مـن مجالس ولجان ودعاية بواسطـة اعضائه . فالحــزب ليس اداة ديمقراطية على الاطلاق ، لانه يتكـــون اما مـن ذوى المصالح الواحدة .. او الرؤيا الواحـدة .. او الثقافـــة الواحدة .. او المكان الواحد .. او العقيـدة الواحدة .. هؤلاء يكونون الحزب لتحقيق مصالحهم او فرض رؤياهم او بسط سلطان عقيدتهم على المجتمع ككل ، وهدفه السلطـة باسم تنفيذ برنامجه . ولا يجوز ديمقراطيا ان يحكم اي من هؤلاء كل الشعب الذي يتكون من العديد من المصالح والآراء والامزجة والاماكـن والعقائـد .. فالحــزب اداة حكـــم دكتاتورية ، تمكن اصحاب الرؤيا الواحـدة او المصلحـــة الواحدة من حكم الشعب بأكمله .. اي شعب .. والحزب هو الاقلية بالنسبة للشعب . ان الفرض من تكوين الحزب هو خلق اداة لحكم الشعب .. اي حكم الذين خارج الحزب بواسطة الحزب .. فالحزب يقــوم اساسا عـلى نظريـــة سلطوية تحكمية .. اي تحكم اصحاب الحزب فــي غيرهم من أفراد الشعب .. يفترض ان وصوله للسلطـة هـــو الوسيلة لتحقيق اهدافه ، ويفترض ان اهدافه هي اهداف الشعب ، وتلك نظرية تبرير دكتاتورية الحزب وهــي نفس

النظرية التي تقوم عليها اي دكتاتورية . ومهما تعددت الاحزاب فالنظرية واحدة ، بل يزيد تعددها من حدة الصراع على السلطة .. ويؤدي الصراع الحزبي على السلطة الى تحطيم أسس اي انجاز للشعب ، ويخرب اي مخطط لخدمة المجتمع ، لان تحطيم الانجازات وتخريب الخطط هو المبرر لمحاولة سحب البساط من تحت أرجل الحزب الحاكم ، ليحل محله المنافس له ، ووسيلة الاحزاب في صراعها ضد بعضها ان لم يكن بالسلاح وهو نادر فبشجب وتسفيه أعمال بعضها بعضا ، وتلك معركة لا بد وأن تدور فوق مصالح المجتمع الحيوية والعليا . ولا بد وان تذهب بعض تلك المصالح العليا ضحية لتطاحن ادوات الحكم على السلطة ان لم تذهب كلها ، لان انهيار تلك المصالح تأكيد لحجة الحزب المعارض ضد الحزب الحاكم ، او الاحزاب المعارضة ضد الاحزاب الحاكمة . ان حزب المعارضة لكونه اداة حكم ، لكي يصل الى السلطة لا بد له من اسقاط اداة الحكم التي في السلطة ، ولكي يسقطها لا بد ان يهدم أعمالها ويشكك في خططها حتى ولو كانت صالحة للمجتمع، ليبرر عدم صلاحها كأداة حكم . وهكذا تكون مصالح المجتمع وبرامجه ضحية صراع الاحزاب على السلطة . وهكذا رغم ما يثيره صراع تعدد الاحزاب من نشاط سياسي الا انه مدمر سياسيا واجتماعيا واقتصاديا لحياة المجتمع من ناحية ، ومن ناحية اخرى ان نتيجة الصراع هي انتصار أداة حكم أخرى كسابقتها ، اي سقوط حزب وفوز

حزب ولكن هزيمة الشعب .. اي هزيمة الديمقراطية . كما ان الاحزاب يمكن شراؤها او ارتشاؤها ، من الداخل او من الخارج .

الحزب يقوم اصلا ممثلا للشعب ، ثم تصبح قيادة الحزب ممثلة لاعضاء الحزب ، ثم يصبح رئيس الحزب ممثلا لقيادة الحزب ، ويتضح ان اللعبة الحزبية لعبة هزلية خادعة تقوم على شكل صوري للديمقراطية ، ومحتوى اناني سلطوي . اساسه المناورات والمغالطات واللعب السياسي ، ذلك ما يؤكد ان الحزبية اداة دكتاتورية ولكن عصرية ، ان الحزبية دكتاتورية صريحة وليست مقنعة ، الا ان العالم لم يتجاوزها بعد ، فهي حقا دكتاتورية العصر الحديث .

ان المجلس النيابي للحزب الفائز هو مجلس الحزب .. والسلطة التنفيذية التي يكونها ذلك المجلس هي سلطة الحزب على الشعب ، وان السلطة الحزبية التي يفترض انها لصالح كل الشعب ، هي في واقع الامر عدو لدود لجزء من الشعب ، وهو حزب او احزاب المعارضة وأنصارها من الشعب . والمعارضة ليست رقيبا شعبيا على سلطة الحزب الحاكم بل هي متربصة لصالح نفسها لكي تحل محله في السلطة . اما الرقيب الشرعي وفق هذه الديمقراطية الحديثة فهو المجلس النيابي الذي غالبيته هم اعضاء الحزب الحاكم ، اي الرقابة من حزب السلطة ، والسلطة من حزب الرقابة . هكذا يتضح التدجيل والتزييف وبطلان النظريات السياسية السائدة في العالم اليوم والتي تنبثق منها

الديمقراطية التقليدية الحالية .

« الحزب يمثل جزءا من الشعب وسيادة الشعب لا تتجزأ » .

« الحزب يحكم نيابة عن الشعب ، والصحيح لا نيابة عن الشعب » .

(النظام الحزبي هو النظام القبلي والطائفي المعاصر) .

الحزب هو قبيلة العصر الحديث .. هو الطائفة . ان المجتمع الذي يحكمه حزب واحد هو تماما مثل المجتمع الذي تحكمه قبيلة واحدة او طائفة واحدة ، ذلك ان الحزب يمثل كما سبق رؤية مجموعة واحدة من الناس او مصالح مجموعة واحدة من المجتمع او عقيدة واحدة او مكانا واحدا، وهو بالتالي أقلية اذا ما قورن بعدد الشعب ، وهكذا القبيلة والطائفة : فهي أقلية اذا ما قورنت بعدد الشعب ، وهي ذات مصالح واحدة او عقيدة طائفية واحدة ، ومن تلك المصالح او العقيدة تتكون الرؤية الواحدة ولا فرق بين الحزب او القبيلة الا رابطة الدم والتي ربما وجدت عند منشأ الحزب . ان الصراع الحزبي على السلطة لا فرق بينه اطلاقا وبين الصراع القبلي والطائفي ذاته . واذا كان النظام القبلي والطائفي مرفوضا ومستهجنا سياسيا فيجب ان يرفض ويستهجن النظام الحزبي أيضا . فكلاهما يسلك مسلكا واحدا ويؤدي الى نتيجة واحدة . ان التأثير السلبي والمدمر للصراع القبلي او الطائفي في المجتمع هو نفس التأثير السلبي والمدمر للصراع الحزبي في المجتمع .

□ الطبقة

النظام السياسي الطبقي هو نفس النظام السياسي الحزبي او النظام السياسي القبلي ، او النظام السياسي الطائفي .. ان تسود على المجتمع طبقة مثلما يسود عليه حزب او قبيلة او طائفة . ان الطبقة هي مجموعة من المجتمع ذات مصالح واحدة وكذلك الحزب والطائفة والقبيلة . ان المصالح الواحدة تنشأ من وجود مجموعة من الناس تجمعها رابطة الدم او العقيدة او الثقافة او المكان او مستوى المعيشة . والطبقة والحزب والطائفة والقبيلة تنشأ كذلك من ذات الاسباب المؤدية الى ذات النتيجة ، اي بسبب دم او معتقد او مستوى او ثقافة او مكان ، تنجم عنها رؤيا واحدة لتحقيق تلك المصالح فيظهر الشكل الاجتماعي لتلك المجموعة في صورة طبقة او حزب او قبيلة او طائفة ، والنتيجة هي تكون اداة بسبب اجتماعي تتحرك بأسلوب سياسي لتحقيق رؤيا ومصلحة تلك الجماعة . وفي كل الاحوال فالشعب ليس هو الطبقة ولا الحزب ولا القبيلة ولا الطائفة ، وانما تلك جزء من الشعب فقط ، وتمثيل أقلية فيه . واذا سادت على المجتمع الطبقة او الحزب او القبيلة او الطائفة صار النظام السائد ذاك نظاما دكتاتوريا . ومع هذا فالائتلاف الطبقي والائتلاف القبلي أفضل من الائتلاف الحزبي ، اذ ان الشعب يتكون اصلا من مجموع قبائل ويندر وجود الذين لا قبيلة لهم . وكل الناس تنتمي الى مستويات طبقية معينة . اما الحزب او الاحزاب فليس كل

الشعب في عضويتها ، ومن هنا فالحزب والائتلاف الحزبي هو الاقلية امام الجماهير الغفيرة خارج العضوية . ووفقا للديمقراطية الحقيقية فلا مبرر لطبقة ان تسحق بقية الطبقات من اجل مصلحتها هي ، ولا مبرر لحزب ان يسحق بقية الاحزاب لمصلحته ، ولا مبرر لقبيلة ان تسحق بقية القبائل لمصلحتها ، ولا مبرر لطائفة ان تسحق بقية الطوائف لمصلحتها . الاباحة بهذه التصفية تعني نبذ منطق الديمقراطية والاحتكام لمنطق القوة . ان مثل هذا الاجراء عمل دكتاتوري ، لانه ليس لمصلحة كل المجتمع الذي لا يتكون من طبقة واحدة ، ولا قبيلة واحدة ، ولا طائفة واحدة ، ولا من اعضاء الحزب فقط والا لا مبرر للقيام به .. ان مبرره الدكتاتوري هو ان المجتمع فعلا يتكون من أطراف من تلك متعددة ، ولكن احدها يقوم بتصفيتها اي تصفية بقية الاطراف ليبقى هو فقط ، اذن مثل هذا العمل ليس لصالح كل المجتمع بل لصالح طبقة واحدة او قبيلة واحدة .. او طائفة واحدة ، او حزب واحد ، اي لصالح الذين يحلون محل المجتمع . لان هذا الاجراء التصفوي اصلا قائم ضد افراد المجتمع الذين ليسوا من ضمن الحزب او الطبقة او القبيلة او الطائفة القائمة بالتصفية .

ان المجتمع الذي تمزقه الصراعات الحزبية مثل المجتمع الذي تمزقه الصراعات القبلية او الطائفية سواء بسواء .

ان الحزب الذي يقوم باسم الطبقة يتحول تلقائيا الى

بديل عن الطبقة .. ويستمر في التحول التلقائي حتى يصير خليفة للطبقة المعادية لطبقته .

ان الطبقة التي ترث المجتمع ترث ايضا صفاته . بمعنى انه لو سحقت طبقة العمال مثلا كل الطبقات الاخرى فان طبقة العمال هذه تصبح هي الوريث المجتمع ، اي تصبح هي القاعدة المادية والاجتماعية للمجتمع ، وبما ان الوريث يحمل صفات الموروث ، وان كانت تلك الصفات لا تظهر دفعة واحدة .. ولكن خلال التطور والتوالد يتحقق ذلك . فبمرور الزمن تبرز صفات الطبقات التي صفيت من داخل طبقة العمال ذاتها .. ويتجه اصحاب تلك الصفات اتجاهات متباينة وفقا للصفة .. وهكذا تصبح طبقة العمال فيما بعد مجتمعا قائما بحاله فيه نفس تناقضات المجتمع القديم .. فيتباين اولا مستوى الافراد المادي والمعنوي .. ثم تبرز الفئات .. ثم تتحول تلقائيا الى طبقات .. نفس الطبقات المبادة .. ويتجدد الصراع على حكم المجتمع ، كل مجموعة افراد اولا ثم كل فئة ثم كل طبقة جديدة . يحاول كل من هؤلاء ان يكون هو اداة الحكم .

ان القاعدة المادية للمجتمع غير ثابتة ، لانها ايضا اجتماعية . من جانب آخر ان اداة الحكم للقاعدة المادية الواحدة في المجتمع ربما تستقر الى حين ، ولكنها تتعرض للزوال بمجرد تولد مستويات مادية واجتماعية جديدة من ذات القاعدة المادية الواحدة .

ان اي مجتمع تتصارع فيه الطبقات كان في الماضي مجتمع طبقة واحدة .. ولكن تلك الطبقة تولدت عنها تلك الطبقات بحكم التطور الحتمي للاشياء .

ان الطبقة التي تنزع الملكية من غيرها وتضعها في يدها ، لكي تستقر أداة الحكم لصالح تلك الطبقة ، ستجد ان هذه الملكية فعلت فعلها داخل تلك الطبقة . كما تفعل الملكية تماما داخل المجتمع ككل .

ومجمل القول ان محاولات توحيد القاعدة المادية للمجتمع من اجل حل مشكلة الحكم او حسم الصراع لصالح حزب او طبقة او طائفة او قبيلة .. ومحاولات ارضاء الجماهير بانتخاب ممثلين عنها ، او اخذ رأيها في الاستفتاءات ، ان تلك المحاولات جميعها باءت بالفشل . واصبح تكرارها مضيعة لوقت الانسان وضحكا على الشعوب من ناحية اخرى .

□ الاستفتاء

الاستفتاء تدجيل على الديمقراطية . ان الذين يقولون (نعم) والذين يقولون (لا) لم يعبروا في الحقيقة عن ارادتهم ، بل الجموا بحكم مفهوم الديمقراطية الحديثة ولم يسمح لهم بالتفوه الا بكلمة واحدة وهي اما (نعم) واما (لا) ! ان ذلك اقسى واقصى نظام دكتاتوري كبحي . ان

الذي يقول (لا) يجب ان يعبر عن سبب ذلك ، ولماذا لم يقل نعم) . والذي يقول (نعم) يجب ان يعلل هذه الموافقة ، ولماذا لم يقل (لا) وماذا يريد كل واحد ، وما سبب الموافقة او الرفض !؟

اذن ما هو الطريق الذي ينبغي ان تسلكه الجماعات البشرية لتتخلص نهائيا من عصور الاستبداد والدكتاتورية؟.

بما ان المشكل المستعصي في قضية الديمقراطية هو اداة الحكم الذي عبرت عنه الصراعات الحزبية والطبقية والفردية ، وما ابتداع وسائل الانتخابات والاستفتاء الا تغطية لفشل تلك التجارب الناقصة في حل هذه المشكلة .. اذن الحل يكمن في ايجاد اداة حكم ليست واحدة من كل تلك الادوات محل الصراع ، والتي لا تمثل الا جانبا واحدا من المجتمع ، اي ايجاد اداة حكم ليست حزبا ولا طبقة ولا طائفة ولا قبيلة ، بل اداة حكم هي الشعب كله .. وليست ممثلة عنه ولا نائبه . (فلا نيابة عن الشعب) و (التمثيل تدجيل) . واذا أمكن ايجاد تلك الاداة ، اذن انحلت المشكلة وتحققت الديمقراطية الشعبية ، وتكون الجماعات البشرية قد أنهت عصور الاستبداد والنظم الدكتاتورية وحلت محلها سلطة الشعب .

ان الكتاب الاخضر يقدم الحل النهائي لمشكلة اداة الحكم ، ويرسم الطريق امام الشعوب ، لتعبر عصور الدكتاتورية الى عصور الديمقراطية الحقيقية ..

ان هذه النظرية الجديدة تقوم على اساس سلطة

الشعب دون نيابة او تمثيل .. وتحقق ديمقراطية مباشرة بشكل منظم وفعال ، غير تلك المحاولة القديمة للديمقراطية المباشرة المفتقرة الى امكانية التطبيق على ارض الواقع والخالية من الجدية لفقدانها للتنظيم الشعبي على المستويات الدنيا .

☐ المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية .

ان اي نظام للحكم خلافا لهذا الاسلوب ، أسلوب المؤتمرات الشعبية .. هو نظام حكم غير ديمقراطي . ان كافة انظمة الحكم السائدة في العالم الان ليست ديمقراطية ما لم تهتد الى هذا الاسلوب . المؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من اجل الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للفكر الانساني الذي استوعب كافة التجارب الانسانية من اجل الديمقراطية .

ان الديمقراطية المباشرة هي الاسلوب المثالي الذي ليس محل نقاش او خلاف في حالة تحققه واقعيا ، وبما ان الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته ، لذا انصرفت الامم عن

الديمقراطية المباشرة ، وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع . وقد استعيض عنها بنظريات حكم عديدة كالمجالس النيابية والتكتلات الحزبية والاستفتاءات ، التي أدت جميعها الى عزل الشعب عن ممارسة سياسة شؤونه ، وسلب سيادته واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الادوات المتعاقبة والمتصارعة على الحكم من الفرد الى الطبقة الى الطائفة والقبيلة الى المجلس او الحزب . ولكن الكتاب الاخضر يبشر الشعوب بالهداية الى طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديع وعملي . وحيث ان فكرة الديمقراطية المباشرة لا يختلف عليها اثنان عاقلان على انها المثلى .. بيد ان أسلوب تطبيقها كان مستحيلا .. وحيث ان هذه النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة ، اذن انحلت مشكلة الديمقراطية نهائيا في العالم .. ولم يبق امام الجماهير الا الكفاح للقضاء على كافة أشكال الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم الان ، والتي تسمى زيفا بالديمقراطية بأشكالها المتعددة .. من المجالس النيابية الى الطائفة والقبيلة والطبقة الى الحزب الواحد الى الحزبين الى تعدد الاحزاب !

ليس للديمقراطية الا أسلوب واحد ونظرية واحدة .. وما تباين واختلاف الانظمة التي تدعى الديمقراطية الا دليل على انها ليست ديمقراطية .. ليس لسلطة الشعب الا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية الا بكيفية واحدة .. وهي المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديمقراطية

بدون مؤتمرات شعبية) واللجان في كل مكان .

اولا يقسم الشعب الى مؤتمرات شعبية اساسية ويختار كل مؤتمر لجنة لقيادته ، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية غير الاساسية لكل منطقة .. ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الاساسية لجانا شعبية ادارية لتحل محل الادارة الحكومية ، فتصبح كل المرافق في المجتمع تدار بواسطة لجان شعبية ، وتصير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسؤولة امام المؤتمرات الشعبية الاساسية التي تملي عليها السياسة وتراقبها في تنفيذ تلك السياسة ، وبهذا تصبح الادارة شعبية والرقابة شعبية ، وينتهي التعريف البالي للديمقراطية الذي يقول (الديمقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هي رقابة الشعب على نفسه).

ان المواطنين جميعا الذين هم اعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفيا او مهنيا الى فئات او قطاعات مختلفة كالعمال والفلاحين والطلاب والتجار والحرفيين والموظفين والمهنيين .. لذا عليهم ان يشكلوا نقابات واتحادات مهنية خاصة بهم ، علاوة على كونهم مواطنين اعضاء او قيادات في المؤتمرات الشعبية الاساسية او اللجان الشعبية .. ان ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يرسم في صورته النهائية في مؤتمر الشعب العام الذي تلتقي فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية وقيادات النقابات

والاتحادات المهنية . وان مـــا يتناوله مؤتمر الشعب العام الذي يجتمع سنويا يطرح بالتالي علـى المؤتمرات الشعبيـة واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبـدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسؤولة أمـــام المؤتمرات الشعبيـة الاساسية . ان مؤتمر الشعب العام ليس مجموع اعضاء او اشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية .. انه لقـاء المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية .

بذلك تنحل مشكلة اداة الحكم بداهة وتنتهي الادوات الدكتاتورية ، ويصبح الشعب هـو أداة الحكـم ، وتحـل نهائيا معضلة الديمقراطية في العالم .

شريعة المجتمع

الشريعة هي المشكلة الاخرى المرادفة لمشكلة اداة الحكم ، والتي لم تحل بعد في العصر الحديث ، رغم انها حلت في فترات من التاريخ .

ان تختص لجنة او مجلس بوضع شريعة للمجتمع ، ذلك باطل وغير ديمقراطي . ان تعدل شريعة المجتمع او تلغى بواسطة فرد او لجنة او مجلس ، ذلك ايضا باطل وغير ديمقراطي .

اذن ما هي شريعة المجتمع ؟ ومن يضعها ؟ وما اهميتها بالنسبة للديمقراطية ؟

الشريعة الحقيقية لاي مجتمع هي العرف او الدين . اي محاولة اخرى لايجاد شريعة لاي مجتمع خارجة عن هذين المصدرين هي محاولة باطلة وغير منطقية . الدساتير ليست هي شريعة المجتمع .. الدستور عبارة عن قانون وضعي اساسي . ان ذلك القانون الوضعي الاساسي يحتاج الى

مصدر يستند عليه حتى يجد مبرره . ان مشكلة الحرية في العصر الحديث هي ان الدساتير صارت هي شريعة المجتمع ، وان تلك الدساتير لا تستند الا على رؤيا ادوات الحكم الدكتاتورية السائدة في العالم ، من الفرد الى الحزب ، والدليل على ذلك هو الاختلاف من دستور الى آخر رغم ان حرية الانسان واحدة . وسبب الاختلاف هو اختلاف رؤيا ادوات الحكم .. وهذا هو مقتل الحرية في نظم العالم المعاصر. ان الاسلوب الذي تبتغيه ادوات الحكم في السيطرة على الشعوب هو الذي يفرغ في الدستور وتجبر الناس على اطاعته بقوة القوانين المنبثقة عن الدستور المنبثق من امزجة ورؤيا اداة الحكم .

ان سنّة ادوات الحكم الدكتاتورية هي التي حلت محل سنّة الطبيعة . القانون الوضعي حل محل القانون الطبيعي، ففقدت المقاييس . ان الانسان هو الانسان في اي مكان . واحد في الخلقة .. وواحد في الاحساس .. ولهذا جاء القانون الطبيعي ناموسا منطقيا للانسان كواحد ، ثم جاءت الدساتير كقوانين وضعية تنظر للانسان غير واحد ، وليس لها ما يبررها في تلك النظرة الا مشيئة ادوات الحكم الفرد، او المجلس او الطبقة او الحزب للتحكم في الشعوب . وهكذا نرى الدساتير تتغير عادة بتغير اداة الحكم . وهذا يدل على ان الدستور مزاج ادوات الحكم وقائم لمصلحتها وليس بقانون طبيعي .

ان هذا هو الخطر المحدق بالحرية الكامن في فقدان

الشريعة الحقيقية للمجتمع الانساني .. واستبدالها بتشريعات وضعية وفق الاسلوب الذي ترغبه أداة الحكم في حكم الجماهير . والاصل هو ان اسلوب الحكم هو الذي يجب ان يتكيف وفقا لشريعة المجتمع لا العكس .

اذن شريعة المجتمع ليست محل صياغة وتأليف ، وتكمن اهمية الشريعة في كونها هي الفيصل لمعرفة الحق والباطل والخطأ والصواب وحقوق الافراد وواجباتهم . اذ ان الحرية مهددة ما لم يكن للمجتمع شريعة مقدسة وذات احكام ثابتة ، غير قابلة للتغيير او التبديل بواسطة اي أداة من أدوات الحكم ، بل أداة الحكم هي الملزمة باتباع شريعة المجتمع .. ولكن الشعوب الان في جميع انحاء العالم تحكم بواسطة شرائع وضعية قابلة للتغيير والالغاء ، حسب صراع ادوات الحكم على السلطة . ان استفتاء الشعوب على الدساتير احيانا ليس كافيا ، لان الاستفتاء في ذاته تدجيل على الديمقراطية ، ولا يسمح الا بكلمة واحدة وهي (نعم) او (لا) فقط . ثم ان الشعوب مرغمة على الاستفتاء بحكم القوانين الوضعية . والاستفتاء على الدستور لا يعني انه شريعة المجتمع ، ولكن يعني انه دستور فحسب ، اي هو الشيء موضوع الاستفتاء ليس الا .

شريعة المجتمع تراث انساني خالد ليس ملكا للاحياء فقط ، ومن هذه الحقيقة تصبح كتابة دستور واستفتاء الحاضرين عليه لونا من الهزل .

ان موسوعات القوانين الوضعية الناشئة عن الدساتير

الوضعية مليئة بالعقوبات المادية الموجهة ضد الانسان ، اما العرف فهو خال تقريبا من تلك العقوبات .. العرف يوجب عقوبات ادبية غير مادية لائقة بالانسان .. الدين يحتوي العرف ويستوعبه .. ومعظم العقوبات المادية في الدين مؤجلة . واكثر أحكامه مواعظ وارشادات ، واجابات على اسئلة ، وتلك انسب شريعة لاحترام الانسان . الدين لا يقر عقوبات آنية الا في حالات قصوى ضرورية للمجتمع .

الدين احتواء للعرف . والعرف تعبير عن الحياة الطبيعية للشعوب ، اذن الدين المحتوي للعرف تأكيد للقانون الطبيعي . ان الشرائع اللادينية اللاعرفية ، هي ابتداع من انسان ضد انسان آخر ، وهي بالتالي باطلة لانها فاقدة للمصدر الطبيعي الذي هو العرف والدين .

◻ من يراقب سير المجتمع

السؤال من يراقب المجتمع لينبه عن الانحراف عن الشريعة اذا وقع . ديمقراطيا ليس ثمة جهة تدعي حق الرقابة النيابية عن المجتمع في ذلك . اذن (المجتمع هو الرقيب على نفسه) ان اي ادعاء من اية جهة فرد او جماعة بأنها مسؤولة عن الشريعة هو دكتاتورية ، لان الديمقراطية تعني مسؤولية كل المجتمع .. الرقابة اذن من كل المجتمع. تلك هي الديمقراطية . اما كيف يتأتى ذلك ؟ فعن طريق

اداة الحكم الديمقراطية الناتجة عن تنظيم المجتمع نفسه (في **المؤتمرات الشعبية الاساسية**) ، وحكم الشعب بواسطة اللجان الشعبية ، ثم **مؤتمر** الشعب العام (**المؤتمر القومي**) الذي تلتقي فيه لجان المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية الادارية والنقابات والاتحادات وكافة التنظيمات المهنية الاخرى . ووفقا لهذه النظرية الشعب هو اداة الحكم . والشعب في هذه الحالة هو الرقيب على نفسه .

بهذا تتحقق الرقابة الذاتية للمجتمع على شريعته .

□ كيف يصحح المجتمع اتجاهه اذا انحرف عن شريعته ؟

اذا كانت اداة الحكم دكتاتورية كما هو الحال في النظم السياسية في العالم اليوم ، فان يقظة المجتمع للانحراف عن الشريعة ليس لها وسيلة للتعبير وتقويم الانحراف الا العنف ، اي الثورة على اداة الحكم .. والعنف او الثورة حتى اذا كان تعبيرا عن احساس المجتمع حيال ذلك الانحراف .. الا انه ليس كل المجتمع يشارك فيه ، بل يقوم به من يملك مقدرة على المبادرة والجسارة على اعلان ارادة المجتمع .. بيد ان هذا المدخل هو مدخل الدكتاتورية ، لان هذه المبادرة الثورية تمكن بحكم ضرورة الثورة لاداة حكم نائية عن الشعب . ومعنى هذا ان اداة الحكم ما زالت

دكتاتورية .. علاوة على ان العنف والتغيير بالقوة في حد ذاته عمل غير ديمقراطي ، ولكنه يحدث نتيجة وجود وضع غير ديمقراطي سابق له ، والمجتمع الذي ما زال يدور حول هذه المحصلة هو مجتمع متخلف .. اذن ما هو الحل ؟

الحل هو ان يكون الشعب هو اداة الحكم من المؤتمرات الشعبية الاساسية الى مؤتمر الشعب العام ، وان تنتهي الادارة الحكومية لتحل محلها اللجان الشعبية ، وان يكون مؤتمر الشعب العام مؤتمرا قوميا تلتقي فيه المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية الادارية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية . واذا حدث انحراف عن شريعة المجتمع في مثل هذا النظام فهو انحراف كلي يعالج بكيفية كلية عن طريق المراجعة الديمقراطية وليس عن طريق القوة . والعملية هنا ليست عملية اختيار ارادي لاسلوب التغيير او المعالجة ، بل هي نتيجة حتمية لطبيعة النظام الديمقراطي هذا ، اذ أن في مثل هذه الحالة لا توجد جهة خارج جهة اخرى حتى توجه لها اعمال العنف او تحملها مسؤولية الانحراف .

□ الصحافة

ان الشخص الطبيعي حر في التعبير عن نفسه حتى ولو تصرف بجنون ليعبر عن انه مجنون . ان الشخص

الاعتباري هو ايضا حر في التعبير عن شخصيته الاعتبارية. ولكن في كلتا الحالتين الاول لا يمثل الا نفسه ، والثاني لا يمثل الا مجموعة الاشخاص الطبيعيين المكونين لشخصيته الاعتبارية . المجتمع يتكون من العديد من الاشخاص الطبيعيين ، والعديد من الاعتباريين . اذن تعبير شخص طبيعي عن انه مجنون مثلا لا يعني ان بقية افراد المجتمع مجانين كذلك . اي ان تعبير شخص طبيعي لا يعني الا التعبير عن نفسه، وتعبير شخص اعتباري لا يعني الا التعبير عن مصلحة او راي مجموعة المكونين لتلك الشخصية الاعتبارية . فشركة انتاج او بيع الدخان لا تعبر مصلحيا الا عن مصالح المكونين لتلك الشركة .. اي المنتفعين بانتاج او بيع الدخان حتى وهو ضار بصحة الاخرين .

الصحافة وسيلة تعبير للمجتمع ، وليست وسيلة تعبير لشخص طبيعي او معنوي . اذن منطقيا وديمقراطيا لا يمكن ان تكون ملكا لاي منهما .

الفرد الذي يملك صحيفة هي صحيفته وتعبر عن وجهة نظره هو فقط . والادعاء بأنها صحيفة الراي العام هو ادعاء باطل لا اساس له من الصحة ، لانها تعبر في الواقع عن وجهة نظر شخص طبيعي ، ولا يجوز ديمقراطيا ان يملك الفرد الطبيعي اي وسيلة نشر او اعلام عامة ، ولكن من حقه الطبيعي ان يعبر عن نفسه فقط بأي وسيلة حتى ولو كانت جنونية ليبرهن على جنونه . ان الصحيفة التي تصدرها نقابة التجار او الغرفة التجارية مثلا هي وسيلة

تعبير لهذه الفئة فقط من المجتمع ، تطرح وجهة نظرها فقط ، وليست وجهة نظر الرأي العام. وهكذا الشأن لبقية الاشخاص الاعتباريين والطبيعيين في المجتمع ان الصحافة الديمقراطية هي التي تصدرها لجنة شعبية مكونة من كل فئات المجتمع المختلفة .. اي من اتحاد العمال ، وإتحاد النساء ، واتحاد الطلاب ، واتحاد الفلاحين ، واتحاد المهنيين ، واتحاد الموظفين ، واتحاد الحرفيين .. الى اخر فئات اي مجتمع . في هذه الحالة فقط ولا اخرى سواها تكون الصحافة او وسيلة الاعلام معبرة عن المجتمع ككل ، وحاملة لوجهة نظره العامة ، وبذلك تكون صحافة ديمقراطية او اعلاما ديمقراطيا .

اذا اصدرت نقابة الاطباء اي صحيفة فلا يحق لها الا ان تكون طبية بحتة حتى تكون فعلا معبرة عن تلك الجهة التي اصدرتها . واذا اصدرت نقابة المحامين اي صحيفة فلا يحق لها الا ان تكون قانونية بحتة حتى تكون فعلا معبرة عن وجهة نظر تلك الجهة التي اصدرتها . وهكذا بقية الفئات . الشخص الطبيعي يحق له ان يعبر عن نفسه فقط ، ولا يحق له ديمقراطيا ان يعبر عن اكثر من نفسه . وتنتهي بهذا انتهاء جذريا وديمقراطيا ما يسمى في العالم (بمشكلة حرية الصحافة) . ان مشكلة حرية الصحافة التي لم ينته النزاع حولها في العالم هي وليدة مشكلة الديمقراطية عموما .. ولا يمكن حلها ما لم تحل ازمة الحرية برمتها في المجتمع كله .. وليس من طريق لحل

لتلك المشكلة المستعصية ، اعني مشكلة الديمقراطية الا طريق وحيد وهو طريق النظرية العالمية الثالثة .

ان النظام الديمقراطي وفقا لهذه النظرية بناء متماسك ، كل حجرة فيه مبنية على ما تحتها من المؤتمرات الشعبية الاساسية والمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات المهنية الى ان تلتقي كلها في جلسة مؤتمر الشعب العام . وليس هناك اي تصور اخر لمجتمع ديمقراطي على الاطلاق غير هذا التصور .

واخيرا ان عصر الجماهير وهو يزحف حثيثا نحونا بعد عصر الجمهوريات .. يلهب المشاعر ، ويبهر الابصار . ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقية للجماهير، وانعتاق سعيد من قيود ادوات الحكم ... فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى والفوغائية من بعده ، ان لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب .. وتعود سلطة الفرد او الطبقة او القبيلة او الطائفة او الحزب .

هذه هي الديمقراطية الحقيقية من الناحية النظرية . اما من الناحية الواقعية فان الاقوياء دائما يحكمون .. اي ان الطرف الاقوى في المجتمع هو الذي يحكم .

كتب للمؤلف

□ الحزب الشيوعي السوداني نحروه ام انتحر ؟	١٩٧١ (٣ طبعات) دار النهار للنشر
□ اين اصبح عبد الناصر في جمهورية السادات ؟	١٩٧٢ (٤ طبعات) دار النهار للنشر
□ روسيا الناصرية ومصر المصرية	١٩٧٢ (طبعتان) دار النهار للنشر
□ بصراحة عن عبد الناصر (حوار مع محمد حسنين هيكل)	١٩٧٥ (٤ طبعات) دار القضايا للنشر

الغلاف مـــن تصميم الفنان :

نبيل ابـــو حمـــد

افكار ونظريات العصر

ـ ١ ـ

تبدأ «دار القضايا» بهذا الكتاب ـ الدراسة التي كتبها فؤاد مطر بعنوان «الثورة الثانيـــة في ليبيا» سلسلة هدفهـــا تقديم افكار ونظريات صانعي التحولات في الوطن العربي وفي العالم بطريقة جديدة تحرص على ان تكون سهلة الاستيعاب .

وهذه السلسلة التي اختارت لها «دار القضايا» اسم «افكار ونظريات العصر» ترى ان العصر ليس هو الزمن الحاضر وانما الفترة التي تبدأ في العشرينات حيث اصبح الوطن العربي والعالم ينتقل من مرحلة الى اخرى حتى وصل الى المرحلة التي نعيشها اليوم والتي هي في الواقع المخاض العسير قبل الوصول الى العام ٢٠٠٠ . وسمة هذه الفترة انها صنفت العصر الذي نعنيه على انه «عصر التحولات السريعة» على جميع الاصعدة .

وفي هذا الكتاب ـ الدراسة يسلط فؤاد مطر الذي الف بضعة كتب عن مصر والسودان والذي يعتبر من ابرز المتخصصين بالشؤون العربية في الصحافة اللبنانية... الضوء على افكار العقيد معمر القذافي ونظريته التي قدمها في «الكتاب الاخضر» .



طبعة ثالثة

ثمن النسخة ٦ ليرات لبنانية أو ما يعادلها